الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة 20 أوت 1955 – سكيكـدة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

رقم المذكرة:..../2018

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية بولاية سكيكدة.

الدراسة عبارة عن مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

- أمينة لزغد.
- كوثر شريفة نغزة.

تحت إشراف الأستاذة:

هبة قواسمية.

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
سوسن زيرق	أستاذة محاضرة ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
هبة قواسمية	أستاذة محاضرة ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
ناصر بوصبع	أستاذ مساعد ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2018/2017

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا وألهمنا الطموح وسدد خطانا.

نتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتورة قواسمية هيبة على ما بذلته من جهد كبير في

الإشراف على هذا البحث حيث قدمت نصائح وإرشادات قيمة إستفدنا منها كثيرا.

كما نتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمن

وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

–والدتي حفظها الله وبارك في عمرها–

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

–والدي حفظه الله وبارك في عمره–

إلى زهور حياتي إخوتي" أحسن وحسام".

إلى من ساندني في كل خطوة خطوتها وشجعنا بكلامه خطيبي "سفيان".

إلى كتكوتة البيت المدللة "سندرا ميرال".

إلى من أنسوني في دراستي وكانت رفيقات دربي "كوثر و زينب و إيمان وشيماء"

إلى من كانت السند لي والمرشدة في خطواتي الأولى على درب العلم

إلى أستاذتي "قواسمية هيبة" التي كانت لنا خير العون.

و زملائي دفعة 2018 محاسبة ومراجعة ،وكل من جمعتني بهم مسيرتي

الدراسة.

الطالبة : أمينة لزغد.



إهداء

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب والأرق ولا يقوى على الحراك يتكأ على قطرات حبر مملؤة بالحزن والفرح في آن واحد

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي

هو بالنسبة لي يوم ميلادي؛

أشكر الله وأحمده الذي وفقني في إتمام هذا العمل

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من كان لي حافزا للعلم والمثابرة إلى روح أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

الذي لطالما تمنى هذا اليوم أشكر المولى على وفائي بوعدي له؛

وإلى التي غمرتني بلطفها ودعوتها تاج رأسي أمي رعاها الله عز وجل؛

إلى إخواني وكل أفراد عائلتي؛

إلى من ساندني في كل خطوة خطوتها وشجعنا بكلامه خطيبي "نصر الدين"؛

إلى أساتذتي وكل من كان لهم فضل تلقيني العلم النافع؛

إلى جميع الأصدقاء و الزملاء و كل من مد يد العون لي

إلى كل من ثابر في سبيل العلم و جعله نورا يستضاء به.

إلى زملائي دفعة 2018 محاسبة وتدقيق ،وكل من جمعتني بهم مسيرتي

الدراسية.

الطالبة :نغزة كوثر شريفة



فهرس المحتويات	رقم الصفحة
البسملة	
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ- د
الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة نظرية–.	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	7
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8
المطلب الأول: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	10
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	13
المطلب الأول: سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	13
المطلب الثاني: المشكلات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	19
خلاصة الفصل الأول.	22
الفصل الثاني: المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	24
المبحث الأول: إطار نظري للنظام المحاسبي المالي.	25
المطلب الأول: مدخل للنظام المحاسبي المالي.	25
المطلب الثاني: إمتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي.	28
المبحث الثاني: المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	29
المطلب الأول: عرض المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	29

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: التطورات التاريخية لمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	32
المبحث الثالث تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	34
المطلب الأول: تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	34
المطلب الثاني: : آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	43
خلاصة الفصل الثاني	67
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	
تمهيد	69
المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة.	70
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة من 2008-2018 (الثلاثي الأول).	70
المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية.	71
المبحث الثاني: الجانب المنهجي والإجرائي للدراسة.	73
المطلب الأول: تقنيات ومحددات الدراسة الميدانية.	73
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينته.	74
المطلب الثالث: عرض الإستبيان.	75
المبحث الثالث: تحليل النتائج وإختبار الفرضيات.	77
المطلب الأول: إختبار ثبات وصدق الإستبيان.	77
المطلب الثاني: تحليل الفقرات وإختبار ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.	78
خلاصة الفصل الثالث	96
خاتمة	98
قائمة المراجع	100
الملاحق	
الملخص	

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الإتحاد الأوروبي.	5
(2-1)	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	5
(3-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	6
(4-1)	هيئات دعم وضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	16
(1-2)	عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)والمخطط المحاسبي الوطني(PCN).	44
(2-2)	حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.	45
(3-2)	الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN).	48
(4-2)	الأصول الثابتة المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) المخطط المحاسبي الوطني (PCN).	49
(1-3)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2008-2018(الثلاثي الأول).	70
(2-3)	نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2008-2017.	71
(3-3)	تعدادالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات وعدد العمال.	71
(4-3)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في ولاية سكيكدة.	72
(5-3)	إحصائيات إستمارة الإستبيان.	75
(6-3)	مقياس ليكارث الخماسي.	76
(7-3)	معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الإستبيان.	77

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

(8-3)	طول الفئات.	78
(9-3)	توزيع أفراد العينة حسب النوع.	78
(10-3)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.	79
(11-3)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	80
(12-3)	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.	81
(13-3)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	82
(14-3)	توزيع أفراد العينة حسب القطاع.	83
(15-3)	توزيع أفراد العينة حسب النشاط.	85
(16-3)	إحصائيات المحور الأول.	86
(17-3)	إحصائيات المحور الثاني.	89
(18-3)	إحصائيات الفرضية الرئيسية.	93
(19-3)	إحصائيات الفرضية الأولى	94
(20-3)	الإحصائيات المتعلقة بالفرضية الثانية.	94

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	البرنامج الخماسي لدعم النمو 2010-2014.	15
(1-2)	علاقة نظام المعلومات المحاسبي مع نظام المعلومات الإداري.	36
(3-2)	العلاقة بين المحاسبة والجباية.	55
(1-3)	نسبة أفراد عينة الدراسة حسب النوع.	73
(2-3)	نسبة أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	80
(3-3)	نسبة أفراد العينة حسب التخصص العلمي.	81
(4-3)	نسب أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.	82
(5-3)	نسبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	83
(6-3)	نسبة توزيع الأفراد حسب القطاع.	84
(7-3)	نسبة أفراد العينة حسب النشاط.	85

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	إستمارة الإستبيان.
02	قياس ثبات الإستبيان.
03	نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
04	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة للمحاورين.
05	نتائج إختبار الفرضيات.
06	نتائج إختبار الفرية الرئيسية.
07	إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سكيكدة.

شهدت الساحة الإقتصادية العالمية تطورات إقتصادية متلاحقة ومتسارعة، فرضت هذه التغيرات على جميع الدول تكييف أنظمتها مع النظام العالمي الجديد ذو التوجه الرأسمالي، فكانت الجزائر واحدة من تلك الدول التي سارعت في عملية الإصلاحات، بحيث تفاعلت البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية العالمية لمواكبة المستجدات الحادثة من خلال إجراء تعديلات جدرية على نظامها المحاسبي المعتمد منذ سنة 1975م، وجعله نظاما يستجيب للتحولات الإقتصادية الراهنة ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وقد كللت جهود الإصلاح باعتماد مشروع نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ويقرب الممارسات المحاسبية الجزائرية من الممارسات العالمية، من حيث الإعتماد على المرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الإقتصاد المعاصر لكي يستجيب لإحتيجات المستثمرين المستقبلين والحاليين، من خلال الحصول على معلومات مالية ملائمة، وفي 25 نوفمبر2007م تم إصدار القانون رقم 07-11 والقاضي بإلغاء العمل بالمخطط الوطني لسنة 1975م إبتداءا من دخول هذا القانون الجديد حيز التطبيق سنة 2009 غير أنه تم تأجيل تطبيقه إل غاية 1جانفي 2010، وإنطلاقا من المرسوم 08-156 أصبح النظام المحاسبي المالي يشمل جميع المؤسسات بكل أنواعها وأحجامها.

أولى النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمكانة المرموقة التي تحتلها في عالم الأعمال، فأصبحت هذه الأخيرة تلعب دورا محوريا في الإنتاج والتشغيل وتمثل أرضية خصبة للإستثمار، ونظرا لهذه الأهمية عمدت الجزائر إلى أن يكون تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل هذه المعايير على ضبط عمل المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد نتج عن تطبيق هذا النظام في المؤسات الصغيرة والمتوسطة إثراء للعديد من الممارسات المحاسبية و الجبائية من ناحية، ومن ناحية أخرى العديد من الصعوبات والمواجهات، وعليه يمكننا القول أن النظام المحاسبي المالي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلقت بينهم علاقة تأثير وتأثر.

وقد زاد الإهتمام ببحوث النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لإرتفاع شدة تأثير النظام المحاسبي المالي في هذا الشكل من المؤسسات.

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإحاطة بموضوع الدراسة أكثر، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية والمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

هل تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المالي بكفاءة عالية في ظل نظام المعلومات؟

فرضيات البحث

وتم وضع الفرضية الرئيسية التالية

- هناك فعالية في تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وللإحاطة بموضوع الدراسة تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

1- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، والمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطبق النظام المحاسبي المالي بكفاءة عالية في ظل النظام معلومات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في لفت الإنتباه إلى التغير الحاصل في النظام المحاسبي الجزائري، وتبنيها للنظام المحاسبي المالي وإلقاء الضوء عن تطبيق هذا النظام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى قدرة هذه المؤسسات على تطبيقه وتكيف معه،والذي يهدف لتسهيل الممارسات المحاسبية وضبطها والوصول إلى إعداد تقارير وقوائم مالية تتسم بالموضوعية والموثوقية لمستخدميها.

وبعد ثمانية سنوات من التطبيق كان من الضروري القيام بدراسة حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

1- محاولة التعرف على كيفية إنتقال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى النظام المحاسبي المالي.

2- محاولة التعرف على مدى التطابق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

3-الوقوف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي و تقييم تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-التعرف على الصعوبات التي يواجهها تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دوافع ومبررات الدراسة

1- الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع كونه يندرج في مجال التخصص.

2- الميول الشخصي في دراسة مواضيع المحاسبة.

3- الرغبة في معرفة ما إذا نجحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

4- الرغبة في التنويه بدور النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة.

5- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما ومكتبة الجامعة خصوصا.

الدراسات السابقة:

1- عمر لشهب 2012

الدراسة عبارة عن مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية بجامعة ورقلة 2012 بعنوان:

"تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري-دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة-"

يهدف موضوع االدراسة إلى مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية بعد عامين ونصف من التطبيق، بعد استعراض التطور النظري للممارسات المحاسبية بهدف بعث وإثراء الحوار العلمي للموضوع ببعد تصوري يأخذ في الاعتبار أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، وأثبتت الدراسة أن هناك فعالية وتطبيق محدود للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات، حيث يواجه العديد من الصعوبات سواء محيط بالمؤسسة و المحيط المالي أو المحيط الجبائي وكذا الضعف الكبير في التكوين حال دون فعالية كبيرة للنظام المحاسبي، وبالتالي عدم تحقيق معظم الأهداف المنتظرة من النظام حتى الوقت الحالي.

2- سوسن زيرق 2016-2017

الدراسة عبارة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسير بجامعة أم البواقي 2016-2017 بعنوان:

مساهمة قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية بولاية سكيكدة-

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التمويل بقرض الإيجار ومدى قدرته على حل مشكل التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية سكيكدة خلال الفترة الزمنية 2010-2015.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بكافة جوانب الموضوع والمتغيرات قمنا بإستخذام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فإعتمدنا على منهج الدراسة الإستبيانة.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في عملية البحث:

1- المسح المكتبي عن طريق الإستعانة بمجموعة من الكتب، المذكرات، الرسائل، الملتقيات، المجلات، والشبكة المعلوماتية.

2- الإستبيان الموجه لدوي العلاقة بالمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سكيكدة.

تقسيمات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول تحدثنا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة نظرية.

أما الفصل الثاني المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في حين إشتمل الفصل الثالث على الجانب التطبيقي أي الدراسة الميدانية بالإعتماد على أداة الإستبيان.

صعوبات البحث:

ضيق الوقت حيث أن الفترة المخصصة للدراسة غير كافية للقيام بدراسة نظرية وميدانية، وهذا ماجعلنا في سباق مع الزمن.

الصعوبة في التنقل إلى بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعامل مع الدراسة بشكل غير جدي.

صعوبة توزيع الإستبيان وعدم تقبل بعض المحاسبين لإبداء الرأي في الموضوع.

تمهيد:

من المعروف بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا لا يستهان به في الإقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة وبالتالي قدرتها على الحد من البطالة والتقليل من مشكلة الفقر، كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري لها فإن إختلاف هذا النظام سوف يساهم وبكل تأكيد في إنهيار المؤسسة نهائيا، إن الإهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة يرافقه إهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات، وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير محاسبة خاصة بها من جهة وقيام الجزائر بتبسيط نظامها المحاسبي المالي الذي تطرق للمؤسسات الصغيرة من حيث مسكها لمحاسبة مبسطة بشكل يتلائم مع طبيعتها ويتوافق مع إحتياجاتها.

ومن أجل هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: متهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في إقتصاديات الدول لما لها من دور كبير في الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل وترقية الصادرات وغيرها من الأدوار التي تحققها، وهو ما تشهده معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 **صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : يمكن رد صعوبات تحديد تعريف موحد لهذا القطاع إجمالاً إلى العوامل التالية:[1]

- **العوامل الإقتصادية**: وتضم مايلي:

-إختلاف مستويات النمو ويتمثل في التطوير اللامتكافئ بين مختلف الدول وإختلاف مستويات النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تنوع الأنشطة الإقتصادية: إن تنوع الأنشطة الإقتصادية يغير أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لأخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات الناشطة في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن نصنف المؤسسات الإقتصادية حسب القطاعات الإقتصادية إلى (صناعية، تجارية، زراعية، خدماتية).

-إختلاف فروع النشاط الإقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي تنتمي إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للإستثمار.

- **العوامل التقنية** : يتلخص العامل التقني في مستوى الإندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر إندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

([1]) صورية بن عزيزة، **"تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2012، ص ص 3-4.

- **العوامل السياسية** : وتتمثل في مدى إهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات طريقة من أجل توجيهه وترقيته ودعمه.

2 – تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2–1– التعريف الأمريكي: حسب قانون 1953 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نظم أعمالها فهي تلك التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة دون السيطرة على مجال العمل الذي تنشط فيه، كما وضع التعريف حدودا تلتزم بها المؤسسات تتمثل في:[1]

– مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية؛

– مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية؛

– المؤسسات الصناعية عدد عمالها 250 أو أقل.

من الواضح أن هذا التعريف دمج بين المعايير الكمية والنوعية ليقدم تعريفا واضحا حسب المفهوم الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك تفادى عدم الدقة التي تنتج عن الاعتماد على نوعية واحدة من المعايير سواء كانت الكمية أو النوعية.

2–2– تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث أعتمد هنا وفي هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لتحديد تعريفها وهذا مايوضحه الجدول التالي: [2]

([1]) سامية عزيزة،" **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاديات والإجتماعية**"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، العدد02، جوان 2011، ص 81.

([2]) مشري محمد ناصر، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"**، ـدراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف، 2008-2011، ص ص 07-08.

جدول رقم (1–1): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي:

المعيار / الصنف	عدد الأجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	/	/
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	7	5
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لايتجاوز 40	لايتجاوز 27

المصدر: حاكمي بوحفص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي سعيدة، 15/14 ديسمبر2004، ص211.

2–3– تعريف اليابان: وفقا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 فإن هذه المؤسسات تصنف كما يلي[1]:

جدول رقم (1–2): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	300 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	100 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة	50 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية بولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم لبواقي، 2016-2017.

يبرز هذا التعريف اعتماد اليابان على المعايير الكمية ممثلة في عدد العمال ورأس المال المستثمر، مع توضيح مختلف القطاعات التي تعمل بها.

2–3– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة": حسب النص المتمم والمعدل لقانون2001 "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها لقانونية، بأنها مؤسسة أنتاج السلع أو الخدمات"[1].

(1) سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية بولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم لبواقي، 2016-2017، ص06.

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصاً.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها.

- تستوفي معيار الإستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه:

أ. **الأشخاص المستخدمون:** عدد لأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى، عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.

ب. **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة إثني عشر(12)شهراً.

ت. **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(1–3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الحجم / المعيار	رقم الأعمال	عدد العمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من40 مليون دينار جزائري.	1-09 أشخاص.	لايتجاوز20 مليون دينار جزائري.
مؤسسة صغيرة	لايتجاوز400 مليون دينار جزائري.	10-49 شخص.	لايتجاوز 200مليار دينار جزائري.
مؤسسة متوسطة	400 مليون دج-4ملايير	50-250 شخص.	200مليون دج-4ملايير.

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتماداً على قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، "يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 8، 9، 10، العدد02، ص 6.

([1]) قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، "**يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المادة 5، الجريدة الرسمية العدد 02، ص 5.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستند إلى معيار واحد فقط بل إلى مجموعة منها ما يعتمد على : حجم العمالة، رقم الأعمال، حجم رأس المال المستثمر، حصة المؤسسة في السوق، طبيعة الملكية والمسؤولية، وغيرها، إن تصنيف المعايير ينقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1 – المعايير الكمية: يمكن تعداد هذه المعايير في النقاط التي سنتناول كل منهما فيما يلي:

– **معيار العمالة:** يعتبر هذا المعيار من أكبر المعايير إستخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمادا على معيار حجم العمال ويرجع هذا إلى الغموض الذي يكتنفه[1].

– **المعيار المالي:** يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى وبإستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها.

2 – المعايير النوعية: نظرا لقصور المعايير الكمية وحدها عن وضع تعريف دقيق موحد للمؤسسات ص و م[2]:

– **نوع الملكية:** فالمؤسسات ص و م تتميز بأنها في معظمها مملوكة من طرف أفراد وخواص وقد تكون ملكيتها تابعة لمؤسسات أو هيئات عمومية، كما أنها قد تكون مختلطة.

– **الإستقلالية:** ونعني بها إستقلالية الإدارة والعمل، فقرارات المؤسسة تتخذ من طرف مديرها.

– **محلية النشاط:** يقصد به النطاق المكاني الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها وخصوصا نشاط الإنتاج.

([1])سعيداني محمد السعيد، "**مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، كلية التسيير، 2013، ص 5.

([2]) عمار علواني، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والمعوقات حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الحادي عشر،2011 جامعة فرحات عباس سطيف، جزائر، ص62،61.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الدعائم الأساسية في البناء الاقتصادي، وعليه فالمؤسسات تتميز بعدة خصائص كما لها عدة أشكال وهذا ما سوف نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 1 –خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الإقتصادية لبعض الدول بل تكون ملائمة لطبيعة النشاط الإقتصادي ويمكن إجمالها كالآتي[1]:

–**سهولة التأسيس:** تتميز مثل هذه المشاريع بالسهولة وقلة التكاليف الإنشاء ما على المالكين إلا الحصول على الموافقة الرسمية للبدء بالعمل

–**مستوى متدني من التقنية والكفاءات البشرية المطلوبة:** تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجتها الكبيرة للتدريب والتكوين وهذا نتيجة إعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل.

–**التركيز على إقتصاد السوق:** ذلك من خلال خلق الميزة التنافسية وهذا لقدرة المؤسسات على التجديد والإبتكار في مجال التكنولوجيا الجديدة؛

–**المرونة والقدرة على الانتشار:** بسبب قدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة ما يؤدي إلى إحداث التوازن في العملية التنموية[2].

1 2 –أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشير كل الدراسات والتجارب إلى أهمية المؤسسات ص و م في إقتصاديات معظم دول العالم وتندرج العناصر الأتية[3]:

([1]) خلفة ساهل زينب، " **دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"–دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، كلية علوم التسيير، 2011، ص ص 18، 19.

([2]) زيرق سوسن، مرجع سابق، ص11.

([3]) عمار علواني، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد العاشر،2010 جامعة فرحات عباس سطيف، جزائر، ص174،173.

-**توفير فرص العمالة:** تعتبر المؤسسات ص و م المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواءا في الإقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، تم تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات ص و م لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، وبالتالي التحكم في معدلات البطالة.

-**تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:** إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات ص و م تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد، بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات ص و م على الإنتاج بتكلفة أقل.

-**الرفع من مستوى الصادرات:** تحتل الصادرات و التصدير أهمية خاصة في الفكر الإقتصادي ولقد توصلت العديد من الدراسات إلى النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا يعجل بالنمو الإقتصادي.

وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر كالأتي:[1]

- لقد اهتمت الجزائر بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة بشكل واضح ابتداء من سنوات التسعينات مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من المشاريع الصناعية العمومية حيث كانت تمثل 80% من القدرات الصناعية، أما 20 % المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة و هي تابعة للقطاع الخاص، و إنشاء وزارة خاصة بهذه المشاريع هو دليل واضح على بداية الاهتمام الجدي بها. كما أن الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يدخل في إطار توسع القطاع الخاص الوطني من جهة و الأجنبي من جهة ثانية، ففي هذا الإطار نجد أن من بين 180 مؤسسة فرنسية استوطنت في الجزائر خلال العامين الماضيين، 80 % منها تابعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و خلقت حوالي 60 منصب عمل مباشر و تنشط في قطاعات الصيدلة، مواد التنظيف، صناعة السيارات، البنوك، الصحة و الصناعات الغذائية، كما أن 70 % من المبادلات بين فرنسا و الجزائر مؤمنة من طرف المشاريع الصغيرة و المتوسطة الفرنسية

(1) فريدة لرقط، **دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها**، الملتقى الدولي حول تمويل المؤسسات المشروعات الصغيرة وتطويرها، 25-28 ماي 2013، سطيف ص ص 6.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي :[1]

التصنيف: حسب طبيعة التوجه.

التصنيف: حسب طبيعة المنتجات.

التصنيف: حسب تنظيم العمل.

1 –تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:

- مؤسسات عائلية.
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات متطورة وشبه متطورة.

1 1 –المؤسسات العائلية: وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل مؤسسة، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة، ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

1 2 –المؤسسات التقليدية: هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى الفئة السابق، هذا لأن المؤسسات التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة، وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل، وإستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

1 3 –المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين، بإستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة، سواءا من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

2 –تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي:

([1]) صلاح الدين ديندان، "**واقع المؤسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماستر، تلمسان 2015-2016، ص 14.

- مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية.
- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

2-1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل: المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لإستخدامها المكثف لليد العاملة وسهولة التسويق.

2-2- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات: وهو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

- قطاع النقل.
- الصناعة الميكانيكية والكهرومائية.
- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.
- صناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الإعتماد على هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة مواد لبناء.

2-3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات، لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة.

3 – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:

مؤسسة غير مصنعة.

مؤسسة مصنعة.

3 1 -مؤسسات غير مصنعة: وهي ممثلة في الفئات 1.2.3 أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم، أما النظام الحرفي يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي حسب متطلبات الزبائن.

مؤسسات مصنعة: إن مفهوم المؤسسات المصنعة جاء عن النظام الغربي مثل فرنسا، بحيث تستخدمفيه أساليب حديثة في التسيير و آلات متطورة لإنتاج سلع ذات طابع صناعي، أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، فإن المؤسسة المصنعة مقتصرة فقط في مجال التركيب وإصلاح الألات.[1]

([1]) ير مقران هواري،" **أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الإقتصادية**"، مذكرة ماستر، تلمسان، 2015-2016، ص 17.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا للأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت مختلف الحكومات في إطار سياسة الإنتعاش بإنشاء هيئات عديدة ساعدت على تطبيق هذه السياسة.

المطلب الأول: سياسات دعم الؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البرنامج الخماسي:

1– سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1– 1الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون الاستثمار لسنة2001 ، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولية.

لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، باستثناء اتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي، وشهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة 2005-2009.

1 2 – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: إذا كان الدور الأساسي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يتمحور حول ترقية الاستثمار، وتقديم الدعم المالي المتمثل في التحفيزات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، فإن دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يمتد إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية، من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة، وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكارالمشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم.

إعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الآلية التي اعتمدها الحكومة للسيطرة على المشاكل المرتبطة بتمويل المؤسسات الصغيرة، خاصة إشكالية نقص الضمانات لدى هذا الصنف من المؤسسات، وذلك نتيجة لنقص قيمة أصول مؤسساته بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة ، ويفسر توجه الدولة من خلال هذا الإجراء إلى توفير متطلبات مرحلة ما بعد تهيئة المحيط التشريعي للتحرير الاقتصادي، الذي تطلب تصفية وخوصصة الوحدات الاقتصادية العاجزة و ذات الوضعية المالية المريحة على حد سواء، وعلى هذا الأساس فإن على يد الدولة من التنسيق بين الوحدات الاقتصادية ومؤسسات التمويل فرض عليها إيجاد آلية جديدة، لتشجيع الاستثمار غير الحكومي والوقوف أمام الأسباب الأساسية

التي تعرقل تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة، وتلعب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دورا فعالا في زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة وتشجيع المبادرات الفردية والمقاولة.[1]

1 3 -المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهو جهاز إستشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعيتها المهنية من جهة، والهيئات والسلطات العامة من جهة أخرى.

1 4 -وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات: لقد سمح قانون الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن تتدخل في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية، وعليه أنشئت هيئة حكومية تدعى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة، تقوم بمساعدة المستثمرين في إستيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز إستثماراتهم.

1 5 -المجلس الوطني للإستثمار: هو جهاز جديد يقع تحت وصاية رئيس الحكومة ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- إقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها تطوير الإستثمارات.
- إبداء موافقة الإلزامية فيما يخص الإتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الإسثمارات.
- يحدد هذا المجلس الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الإقتصاد الوطني.

1 6 -الشباك الموحد: من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الواحد بصفته جهازا لا مركزيا لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الإستثمار.[2]

1-7 – وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]: عرفت هذه الهيئة عدة تطورات نتيجة الإصدار المتلاحق للنصو ص القانونية المنظمة لسير نشاطها بهدف تمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه، ويمكن حصر ذلك في:

-ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها؛

-ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار المهني؛

([1]) ياسين العايب، "**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– أطروحة دكتراه، علوم إقتصادية، قسنطينة، 2010-2011، ص213.

([2]) فاتح جاري، "**سياسات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة دراسة إقتصادية، العدد 21، جانفي 2013، ص ص 69-73.

([3])سوسن زيرق، مرجع سبق ذكره، ص ص 115.126.

-العمل على إحداث وتفعيل التعاون الجهوي والدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في مجال ترقية دعم تمويل هذه المؤسسات فتقوم ب

-إقتراح كل عمل يساعد على ترقية آليات تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضعها؛

-المبادرة إلى تعبئة التمويلات لصالح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

-الاقتراح على السلطات المختصة أشكال متابعة مجموع التمويلات الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وإلى جانب مهامها الرئيسية فقد تم إلحاق هيئات أخرى بعمل الوزارة؛ إذ تم إنشاء المجلي الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03- 80 الذي حدد المهام الموكلة لهذا المجلس كما يلي:

-ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛

-تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛

-جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل وبصفة خاصة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات إستراتيجية لتطوير القطاع.

كما وضعت تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هياكل دعم تعرف ب" :المشاتل "وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتخذ أشكال:

-المحضنة :وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

-ورشة الربط :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية؛

-نزل المؤسسات :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

دف مشاتل المؤسسات إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

-تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛

-المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛

-تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛

-تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛

-ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛

-تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

1 7 -الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

1 8 -الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة.

1 9 -صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 10 -صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 11 -صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

1 12 -صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

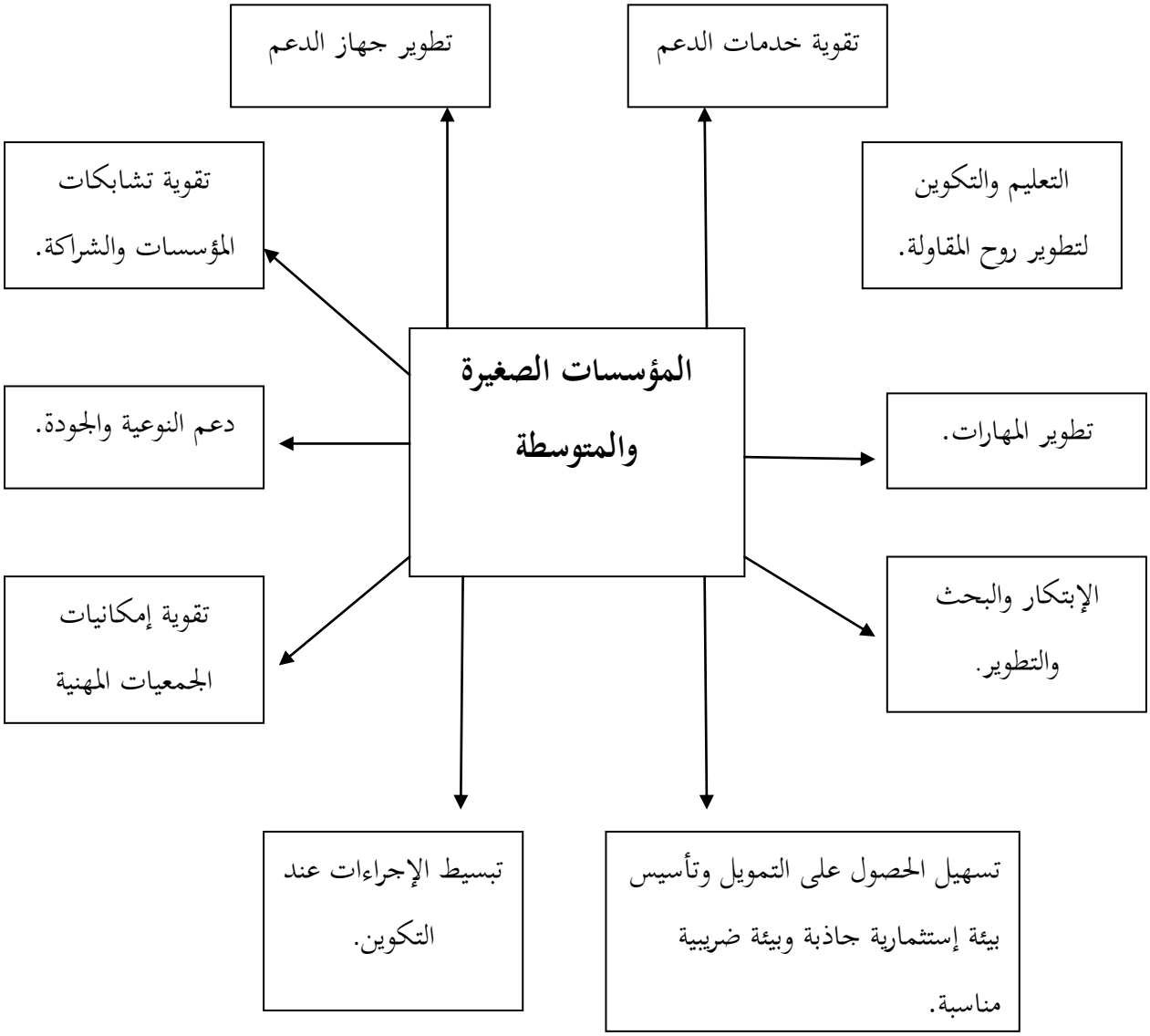
الجدول رقم (1–4): هيئات دعم وضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هيئات الدعم				
ANSEG	ANDI	وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	CNAC	ANGEM
هيئات الضمان				
FGAR	CGCI	FGMMC	صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1 -**البرنامج الخماسي** : من أجل تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بإعداد برنامج خاص بتنمية هذا القطاع للفترة الممتدة من 2010-2014 كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1): البرنامج الخماسي لدعم النمو 2010-2014:



المصدر: بوغدو عبد الكريم، مداخلة في الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار نحو تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والإبتكار، واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر في 2010/03/14، ص5.

- **تبسيط الإجراءات عند التأسيس وتسهيل أمور التمويل والإجراءات الضريبية والتأمينية :**

حيث ستسعي الجزائر من خلال هذا البرنامج إلي محاربة كل أنواع البيروقراطية التي يتم من خلالها تعقيد الإجراءات والقوانين التي تعيق من إنشاء هذه المؤسسات والتي تزيد من تكلفة وأعباء المستثمر.

- **التعليم والتكوين لتطوير روح المقاولة :**

وهذا لأن المقاولاتية أصبحت سبيل المؤسسات الكبرى الجزائري

من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي تقليل الأسعار ومنافسة الأسعار العالمية–هذا على سبيل المثال.

- **تقوية إمكانيات الجماعات المهنية وتطوير المهارات :**

- من خلال زيادة تدعيم المؤسسات المهنية وبالتالي زيادة عدد الخرجين حاملي الشهادات ومستواهم العلمي والعملي مما يعطي لهم الفرصة للتقرب للهيئات المسؤولة عن دعم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

- **الإبتكار والبحث والتطوير :**

حيث سعت الجزائر إلي ترقية عمليات الابتكار والبحث والتطوير من خلال دعم وتمويل مراكز البحث وتطوير برامج الابتكار كالجائزة الوطنية للابتكار، لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 التي أعلنت عليها الوزارة المسؤولة بناء على المرسوم التنفيذي رقم08 – 323 الصادر في 14 أكتوبر 2008 لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، حيث تتمثل الجوائز في مبالغ .مالية وميداليات وشهادات إستحقاق.

- **تقوية خدمات الدعم وجهز الإعلام :**

من خلال زيادة كفاءة وفعالية مؤسسات وأساليب الدعم التي تتعامل معها وفي ظلها هذه المؤسسات مثل المشاتل ومراكز التسهيل بغية تقوية الترابط بين هذه الهيئات وهذه المؤسسات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تدعيم البنية التحتية لشبكة الأنترنات،وخلق قاعدة معلومات حول هذه المؤسسات ومتابعة سير عملها، ونشر كل المعلومات ذات الصلة بعالم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الوسائط والفضاءات المخصصة للمعلومات.

- **تقوية تشابك المؤسسات والشراكة وتدعيم الجودة والنوعية :**

من خلال توقيع الاتفاقيات والبروتوكولاتيتم خلق مجال واسع وأكثر تجانس لخدمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحسين نوعية منتوجاتها، وبالتالي الوصول إلي تبوء المكان التي تضمن لها الاستمرارية والمنافسة، وتحقيق فكرة العناقيدالصناعية، يعطي الفرصة لتعاون وتكامل وتبادل الأفكار والمعلومات بين المؤسسات بما يخدم زيادة التخصص وتقسيم العمل بغية تحسين الكفاءة الإنتاجية[1].

([1]) مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص ص 113-115.

المطلب الثاني: المشكلات التي تتعرض إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

تتعرض المنشآت الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية إلى مجموعة من العقبات التي تعرقل نشاطها و هناك اختلاف حول تحديد الأهمية النسبية لهذه الصعوبات من خلال واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، و يمكن تلخيص الأساسي منها فيما يلي:

1 – الصعوبات المالية:

1 1 –صعوبة التمويل: إنتهت دراسات عديدة إلى أن عدم كفاية الائتمان يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية، إذ وجد عددا قليلا من هذه المشاريع يحصل على ائتمان من مؤسسات الإقراض، و تعتمد هذه المشاريع في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على المدخرات الفردية و العائلية في التأسيس و في تمويل عمليات التشغيل، و هذا النوع من التمويل تنجر عنه مجموعة من القيود التي تؤثر على كفاءة المشروع، بالإضافة إلى عدم توفر هذه المبالغ بالحجم المطلوب. و قد تلجأ هذه المشاريع أيضا إلى سوق الإقراض غير الرسمي، و تعتبر معدلات الفوائد في هذا النوع من القروض مرتفعة جدا. و يتشدد أصحاب القروض في الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض. أما فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة في البلدان النامية، فقد بينت دراسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المشاريع سواء عند إنشائها أو توسعها، مبرر بـ :

– إفتقاد الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

– ضعف القدرة على توفير البيانات المالية و التشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.

– ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.

– إن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع غير الرسمي و ليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.

– نقص الخبرة التنظيمية و الإدارية في المعاملات البنكية. و من جهة أخرى، نجد أن أصحاب المشاريع الصغيرة أيضا يتجنبون التعامل مع البنوك و ذلك نظرا لـ:

– ارتفاع تكلفة التمويل. تدخل البنك في الإدارة.

(1) فريدة لرقط، مرجع سابق، ص ص 7–9.

– نسبة المديونية و عدم كفاية التمويل المتاح.

– عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك من الضمانات.

و لكن حتى و لو أتيحت عمليات التمويل إلى المشاريع الصغيرة، فانه يجد سبيله إلى مقترضين ذوي نفوذ وأصحاب مكانة رفيعة، و ليس إلى مؤسسات جديدة.

1 2 – الرسوم الجمركية:

تختلف معدلاّت الجمركية على حسب نوعية السلع، فيم إذا كانت سلع رأسمالية، وسيطة استهلاكية أو سلع معمرّة، وهذا التصنيف له تأثير على نشاطات المشاريع الصغيرة و المتوسطة، إذ انه يخدم اكثر المشاريع الكبيرة و ذلك لان ما يعتبر سلعا استهلاكية في المشاريع الكبيرة يعد سلعا رأسمالية في المشاريع الصغيرة وطالما أن هذه المعدلات تبدا في الارتفاع تدريجيا بدءا بالسلع الوسيطة ثم السلع المعمرة فإنها تصبح بذلك عائق أمام المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، كما أن صعوبة و تعقيد الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك تصّعب من نشاط هذه المشاريع.

1 3 – الضرائب:

تستخدم الحوافز الضريبية لتشجيع التنمية الصناعية، و تتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاء الضريبي وغالبا ما تكون شروط هذه الحوافز معقدة و تخدم الهيآت الكبيرة، أي لا تنطبق على حجم نشاط المشاريع الصغيرة و المتوسطة. و في الجزائر تمنع المشاريع الصغيرة و المتوسطة من عمليات إعادة استثمار الفوائد مما لا يسمح لها بالقيام باستثمارات في إطار تجديد آلاتها الإنتاجية، إضافة إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على نشاطها الإنتاجي يتمثل في ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة، كساد الإنتاج و ذلك بسبب أن هذه المشاريع تتعامل مع مستهلك قدرته الشرائية ضعيفة و مع سوق وطنية ضيقة عادة.

2– المشكلات الإدارية:

كثيرا ما تزاول المشاريع الصغيرة و المتوسطة أعمالها دون أن تكون لديها أفكارا واضحة عن تقنيات التسيير، إذ أن المالك في كثير من الأحيان يخلط بين أعمال المشروع و الأعمال الخاصة مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة بسبب خلط الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به، كما أن الملكية الفردية أو العائلية وجودها مرتبط بحياة الملاّك و قدرتهم على العمل، من جهة أخرى فإن الاعتماد على الموارد الذاتية يضطر أصحاب المشروع إلى تعيين الأبناء و الأقارب بصفة عامة لإدارة النشاط، و منه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي و بالتالي يؤثر على نمو وتوسع المشروع.

3– نقص العمالة المدربة :

وذلك بسبب:

– ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المشروع.

– عزوف الأبناء عن تعلم مهنة الأباء، خاصة تلك التي تتطلب مهارات عالية ارتفاع تكاليف التدريب لدى الجهات المتخصصة.

– محدودية مجالات التدريب.

4– المشكلات التسويقية:

– نقص الخبرة.

– نقص المعلومات و الإمكانيات فيما يتعلق بالتعرّف على السوق و المواصفات المطلوبة الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية و تحديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.

– ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار و بتكلفة اقل.

– محدودية وجود راس المال الذي يسمح بالإنتاج و العرض بكميات محدودة.

– نقص المعلومات نحو التغيرات التي تحصل في الأسعار و كذا تقلب الطلب على بعض المنتجات و انعكاس ذلك على كفاءة المشروع.

– عدم وجود أسواق جديدة و ضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة

و لضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووجدنا أن مفهوم هذه الأخيرة آثار جدلا كبيرا في مجال الإقتصاد إذ لم يحسم إلى حد الأن في وضع تعريف متفق عليه عالميا، كما أنه هناك معايير تعتمد في تصنيف هذه الأخيرة وقد تميزت هذه المؤسسات بخصائص ميزتها عن غيرها، ونظرا للأهمية الإقتصادية لها وفرت الدولة سياسات دعم لهذه الأخيرة ورغم هذا واجهتها العديد من المشاكل والصعوبات ترجو أن تجد حلول لها,

تمهيد:

من أجل مواكبة الجزائر للإقتصاد العالمي و إنفتاحها على العولمة من خلال إنضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت هذه الأخيرة منذ تخليها على الإقتصاد الموجه وتبنيها لإقتصاد السوق قامت بإصلاحات إقتصادية مست عدة جوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني والمعمول به منذ سنة 1975 إلى 2018، والذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه إبتداءا من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات ، وهذا ما أدى إلى عدم إعتماده من طرف الشركات الأجنبية لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع معايير المحاسبة الدولية، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائما مع إحتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستويين الوطني والدولي، وهذا من خلال تبني مشروع النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) وكذا معايير التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل هذا تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: إطار نظري للنظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثاني: المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات لصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث: تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الاول: إطار نظري للنظام المحاسبي المالي:

بعد إصدار بعض القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي –أي من 2007– تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي وتم تطبيق النظام بمراحل على المخطط الوطني : كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية ونظرا لظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، وهذا ينطبق أيضا على المحاسبة في الجزائر، وخصوصا المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي تم إعداده في ظل مبادئ الإقتصاد الموجه، وبالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة، مما دفع بالسلطات الجزائرية بإصدار قانون النظام المحاسبي المالي الجديد والذي شرع العمل به مطلع سنة 2010.

المطلب الأول: مدخل النظام المحاسبي المالي:

1 -**تعريف النظام المحاسبي المالي**: عرف القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 03 المحاسبة في صلب الموضوع على أنه المحاسبة المالية: هو نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بالتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقسيمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية[1].

أ. **من الناحية الاقتصادية**: يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطارًا مرجعيًا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبي ومدونة حسابات تتسم بإنشاء كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة وتتوافق والمتطلبات المالية والمحاسبية الدولية[2].

ب. **من الناحية القانونية**: نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق

(1) القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر 25 نوفمبر 2007، "**الجريدة الرسمية الجزائرية**"، 74، ص3.

(2) كتوش عاشور، "**متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS)**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس، جامعة الشلف، ص 291 المادة 6 من مشروع قانون محاسبة المالية.

عليها. يهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، ويشتمل على[1]:

-إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي لمعايير التقارير المالية الكاملة ؛

-مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛

-مفاهيم وقواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية الخاصة بكل من هذه الأصناف؛

-أشكال القوائم المالية؛

-مدونة الحسابات؛

-قواعد استعمال الحسابات؛

-النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص أهم الخصائص النظام المحاسبي المالي والمتمثلة فيما يلي[2]:

-معدة لمصلحة المستثمرين؛

-إعداد المرجع بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي؛

-معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي إطار مفاهيمي وليس قواعد؛

-تنميط شامل في نفس الوقت للقواعد المحاسبية وعناصر المعلومة المالية من ملحق، تقارير التسيير....إلخ؛

-تطبيق إجباري لكل المعايير وكل التفسيرات؛

(1)كتوش عاشور، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 291 المادة 1 من مشروع قانون لمحاسبة المالية.

(2)كتوش عاشور، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 291-292.

-أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات؛

-إدخال مفهوم القيمة العادلة أو الصحيحة والتي تعوض التكلفة التاريخية في عملية، تقييم الأصول والخصوم بقيمتها العادلة أو الصحيحة وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة وتقدير جيد لذمة المؤسسة؛

-إدخال مفهوم التحيين والتي تهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن من الأصل على عملية تقييم الأصول والخصوم؛

-تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.

2 -**مجال التطبيق**: حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 4، 5، 2 من قانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي[1]:

-كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، يتم تطبيق النظام المحاسبي الجديد إجباريا على كل نشاط إقتصادي؛

-كل شخص تابع للقطاع العام أو الخاص، أو القطاع المختلط؛

-الشركات الخاضعة لإحكام القانون التجاري؛

-كل قطاع يقوم بإنتاج سلع أو خدمات كالتعاونيات؛

-أخرون ملزمون بمسك محاسبة مالية؛[2]

يستثنى حسب المادتين 2 و5 من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لأحكام المحاسبة العمومية.

([1])"**الجريدة الرسمية الجزائرية**"، وزارة المالية، تعليمة وزارية رقم 2 المتضمنة الإجراءات والقواعد الواجب إتباعها للإنتقال للنظام المحاسبي المالي، العدد 74، 29 أكتوبر 2009.

([2]) يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها أو عدد مستخدميها ونشاطها حد معين أن تمسك محاسبة مبسطة تسمى محاسبة الخزينة وتتضمن وضعية السنة المالية، حسابات النتائج للسنة المالية، وجدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية. عن شنوف شعيب، "**محاسبة المؤسسة طبقا المعايير المحاسبية الدولية**"، جزء ثاني، مكتبة شركة الجزائرية بوداود، الجزائر،2009، ص29.

المطلب الثاني: إمتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

من الواجب الإشارة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد يسوق إمتيازات جديدة من حيث الآتي [1]:

- يمثل الإطار التصوري دليلا مهماً للمهنة المحاسبية في وظيفة التوحيد؛
- يمثل الإطار التصوري مرجعاً لحل المشاكل المحاسبية، التي لا توجد أية معايير لحلها؛
- يمكن من الرفع في إمكانية المقارنة، وذلك بالتقليل من عدد الطرق المحاسبية البديلة؛
- يسمح بتحديد حدود الرأي المهني عند إعداد القوائم المالية؛
- يمثل الإطار التصوري وسيط في تحسين التدريب المحاسبي، حتى يصبح المحاسب الممارس قادراً على الجمع بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي للمحاسبة؛

الإطار التصوري يحمي مهنة المحاسبة من كل أشكال الضغط السياسي والهجمات، لأنهيمدها بتبريرات منطقية تمكنها من تباين عقلانية إختياراتها إذا تعلق الأمر بمعايير جديدة.

وكذا يمكن تلخيص بعض الصعوبات كالآتي [2]:

1) ضعف إستعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية؛
2) عدم ترابط تطبيق النظام المحاسبي المالي بتعديلات القانون التجاري والنظام الضريبي؛
3) غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة؛
4) صعوبة تحديد القيمة العادلة؛

([1]) محمد علجية، مصطفى بن نوي، **"شفافية النظام المحاسبي المالي الجديد، مفاهيم وتصورات"**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، 1أكتوبر 2009، ص 7-8.

([2]) صباحي نوال، "**الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/ ISA)**"، وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص ص164-166

5) ضعف التأهيل العلمي والعملي؛

6) التعديلات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية.

بالإضافة إلى:

-غياب الرابط بين المحاسبة والجباية، فهذا الإتصال يظهر في مراقبة المؤسسة وتفادي التهرب الجبائي وأهمية الجباية كمصدر للتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل: القوانين الجبائية الغائبة؛

-غياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة والتسيير؛

-إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بناء على تقرير صندوق النقد الدولي، ومصرح به حول إشكالية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن إعتبار المحاسبة أحد أهم العقبات الرئيسية التي تحد من نمو هذا القطاع وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه.

المبحث الثاني: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى معايير المحاسبية الدولية إلى تلبية إحتياجات المحاسبة وتحسين نوعية التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الكبرى، لكن وبموجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية(ديسمبر 2000)، التي تبين أن هناك طلب على معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تلبية هذا الطلب حيث تم الشروع في دراسة مشروع يراعي طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير صدرت في 09 جويلية 2009.

المطلب الأول: عرض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإعداد المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الإحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر (Micros Entities) التي تمثل وفق لتصريح منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(OECD) أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم. يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في إقتصاديات الدول النامية، وبالتحديد

لما ينطبق على أسواقها. يُمكن هذا المعيار معالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من[1] 90% مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح.

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة. يعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار إعتمادا كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية من ناحية أخرى .ولقد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أساسيين هما[2]:

- سهولة إستعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجته للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين إحتواء المعايير الدولية لتقارير المالية بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات؛

- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في المعايير الدولية للتقارير المالية

هناك جملة من الاعتبارات والأسباب التي تمت مناقشتها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تم على أساسها تحديد الجوانب التي تجيز إنحراف المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة ويمكن حصرها في خمسة جوانب تمثلت في[3]:

([1]) أحمد الفارس، "**المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية**"، جريدة الرأي، العدد 11076 ، الكويت، 2009/10/28، ص 04.

([2])IASB, IASB Questionnaire on Possible Recognition and Measurement Modifications for Small and Medium-sized Entities (SMEs),London, 2ND JUNE , 2005,p3.

([3])International Accounting Standards Board, basis for conclusions IFRS for SMES, london,2009. https://www.iasplus.com/en/news/2009/July/news4969

– إلغاء بعض الأمور والمسائل التي تغطيها المعايير الكاملة، لأنها ليست ذات صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تعديل بعض خيارات السياسة المحاسبية التي تقدمها المعايير الكاملة، والتي لم يعد مسموح بها حاليا؛

– تبسيط عدد من مبادئ الاعتراف والقياس في المعايير الدولية الكاملة؛

– إعتماد المعيار الجديد على تقليل عدد طرق الإفصاح؛

– لغة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التبسيط.

ومن أمثلة العمليات المبسطة للاعتراف والقياس المحاسبي نجد:

- **فيما يتعلق بإعادة التقييم الناتجة عن انخفاض قيمة الأصل:** ينص المعيار الدولي 36 على تقييم ما إذا كان هناك أية دلالة على إحتمال إنخفاض الأصل، سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية للمؤسسة دون تحديد واضح لهذه الدلائل والاكتفاء بإعطاء أمثلة فقط وفقا لما جاء في الفقرة 09 من المعيار ويمكن للمؤسسة أن تحدد دلائل أخرى على إمكانية إنخفاض قيمة الأصل، في حين جاء معيار الدولي لتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديد واضح لمجموعة الدلائل التي لا يمكن إعتماد غيرها مع الأخذ في عين الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمؤسسة لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الأصل أم لا.

- **فيما يتعلق بمصاريف التطوير:** نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قياس الإنفاق الذي يُعزى إلى الأصول غير الملموسة أثناء تطويره بشكل موثوق به، فإن معيار الدولي لتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى هذا من الإنفاق المعترف به كمصروف في البيانات المالية.

- **فيما يتعلق بتكلفة الاقتراض** : تنص الفقرة 11 من المعيار 23 بأن " تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل .ويجب تحديد قيمة تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة طبقا لما جاء بهذا المعيار"، فحين ينص المعيار الدولي لتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعتبار هذه التكاليف كمصروف في البيانات المالية مهما كانت.

قبل دخول هذا المعيار حيز التنفيذ لابد على الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها هذا المعيار .إن معيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، فقد حددت الجنة مجلس المعايير الدولية للمحاسبة معيارا أخر يجب إعتماده لتطبيق هذا المعيار وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور كأساس لهذا التصنيف، حيث يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور تطبيق المعايير الدولية لتقارير المالية الكاملة.

تعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توفرت فيها أحد الشروط التالية على الأقل[1]:

- قدمت تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور؛
- تقوم بإدارة مخاطر إئتمانية؛
- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة؛
- ذات أهمية إقتصادية في بلدها على أساس مجموع الأصول، عدد الموظفين، مجموع الإيرادات، درجة السيطرة في السوق وطبيعة وحجم الاقتراض من الغير.

من أجل تشجيع التبني الدولي للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على تطبيقه خاصة في الدول النامية، تم تشكيل المجموعة التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] (SMEIG) قام المجلس بتعيين هذه المجموعة التوجيهية.

([1])International Accounting Standards Board, Press Release, United Kingdom, 9 July 2009, https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/iasb-ifrs-ic/iasb

([2])International Accounting Standards Committee Foundation, Terms of Reference and Operating

Procedures for the SME Implementation Group, London, January 2010, https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/history/resource25

https://www.iasplus.com/en/binary/pressrel/0907smefactsheet.pdf

المطلب الثاني: التطورات التاريخية للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 التطورات التاريخية للمعيار: صدر في التقرير السنوي للمجلس في ديسمبر 2000 ما يلي[1]:

"A demand exists for a special version of International Accounting Standards for Small Enterprises".

إنطلاقا من هذه التصريحات التي تبين بأن هناك طلب على إعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام المجلس معايير المحاسبة الدولي بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع، وعلى إثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون (Trustees) في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من أجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية. وقد تجسد هذا الدعم فعلا عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة إلى جانب الأهداف السابقة والمتمثل في ضرورة قيام المجلس بإعداد معيار محاسبي دولي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدول النامية. كما قام المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع.

بعد قيام اللجنة بحصر أولي للقضايا المرتبطة بالموضوع، تم إصدار أول ورقة مناقشة في جوان 2004 بعنوان" وجهة نظر أولية حول مشروع المعيار ".

إثر إستلام التعليقات على ورقة المناقشة الأولية، إتضح أن العديد يطالب بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي، لكن القليل منهم جدا من أعطى البديل، كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي يجب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل. لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أفريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي جانفي 2006 قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض

وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها. ومنذ فيفري 2006 انطلق

([1])عزاوي عمر ، مهاوة أمال ،"**المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)**"،مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص97.

المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعموم في فيفري 2007 بأربع لغات: إنجليزية وفرنسية وألمانية وإسبانية[1] ، والتي صدرت بخمس لغات على شبكة الانترنت.

ومنذ مارس 2008 إلى غاية أفريل 2009 تم عقد 13 إجتماعا عاماً مفتوحا خلال هذه الفترة من أجل إعادة النظر في مسودة عرض المعيار قبل إصداره نهائيا .وفي جويلية 2009 صدر المعيار بشكله النهائي، وقد حددت فترة ثلاث سنوات في كل مرة لإعادة النظر في المعيار وفق المستجدات.

المبحث الثالث: تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، ورغم المحاسن المسجلة عليه إلا أن هذا لا يمنع من وجود نقائص وهذا ما نبرزه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أول نظام ظهر في المؤسسة، وكان مقتصرا في البداية على بعض المعاملات المحاسبية البسيطة فقط، ولكن مع تطور المجتمعات ومعها المؤسسات الاقتصادية أصبح نظام المعلومات المحاسبي أهم نظام معلومات في أي وحدة إقتصادية، وتتجلى أهميته من خلال ما يفرزه من مخرجات.

1. **تعريف نظام المعلومات المحاسبي**:تتمثل المحاسبة كنظام للمعلومات في أنها عملية تتناول تحليل، وتسجيل، تبويب، وتلخيص وتوصيل المعلومات المالية عن الأحداث المالية لوحدة إقتصادية معينة إلى الأطراف المهتمة بأمر هذه الوحدة تفيدهم في مجال التقييم وإتخاذ القرارات[2].يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه: هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الإقتصادية، يتكون من نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية والغير مالية لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الإقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها.

([1]) مومن فاطمة الزهراء ، مجوج هشام ، لعبيدي مهاوات،" **المعايير الدولية لإعدادا التقارير المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم**"، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 06-07ديسمبر 2017، ص6.

([2])بدوي محمد عباس ، عبد الوهاب نصر علي، "**المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**"، الجزء الأول 2008، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، ص 79.

من خلال هذا المفهوم يمكن إستنتاج الأتي:

أن نظام المعلومات المحاسبية هو أحد النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الإقتصادية التي من الممكن أن تشمل كل من الإنتاج، الأفراد، المشتريات والتخزين، المبيعات المالية والتي تهدف بمجموعها إلى خدمة الوحدة الإقتصادية ضمن هدفها الشامل بإعتبارها النظام الكلي لجميع النظم التي تعمل في نطاقها. إن نظام المعلومات المحاسبي يتكون – بدوره- من عدة نظم فرعية أقل منه في المستوى تشمل:نظام المحاسبة المالية، نظام محاسبة التكاليف، نظام الرقابة[1].

2. **أهمية نظام المعلومات المحاسبي**: يلعب نظام المعلومات المحاسبي دوراً مهما في المؤسسة والذي يمكن حصره في النقاط التالية[2]:

- من خلال نظام المعلومات التي يقدمها هذا النظام، إستطاعت المؤسسات تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة ومنخفضة التكاليف وفي الوقت المناسب وذلك من خلال تحليل عمليات المؤسسة و إعادة تصميم العمليات التشغيلية، كما أتاح هذا النظام للعاملين سرعة الإتصال؛

- يساعد في بناء الإستراتيجية التي تتناسب و الإمكانيات الداخلية للمؤسسة(نقاط القوة ونقاط الضعف)؛

- إن نظام المعلومات المحاسبي يخفض التكاليف، من خلال آليات نظام المحاسبة الإدارية، مما يسمح بتخفيض التكاليف الكلية وبالتالي تخفيض تكلفة والوحدة الواحدة مما يمكن المؤسسة من التحكم في الأسعار وجعلها أكثر تنافسية.

3. **علاقة نظام المعلومات المحاسبي مع نظام المعلومات الإداري** : العلاقة بين النظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري علاقة ترابط وتكامل. فمن خلال المحاسبة المالية فإن نظام المعلومات المحاسبي يخدم المستخدمين الخارجيين يصعب تزويدهم بالمعلومات اللازمة من قبل نظام المعلومات الإداري، كذلك فإن نظام المعلومات المحاسبي يخدم المدراء من خلال المحاسبة الإدارية والتي قد تكون تلك الخدمة مباشرة بجزء منها والجزء الآخر من

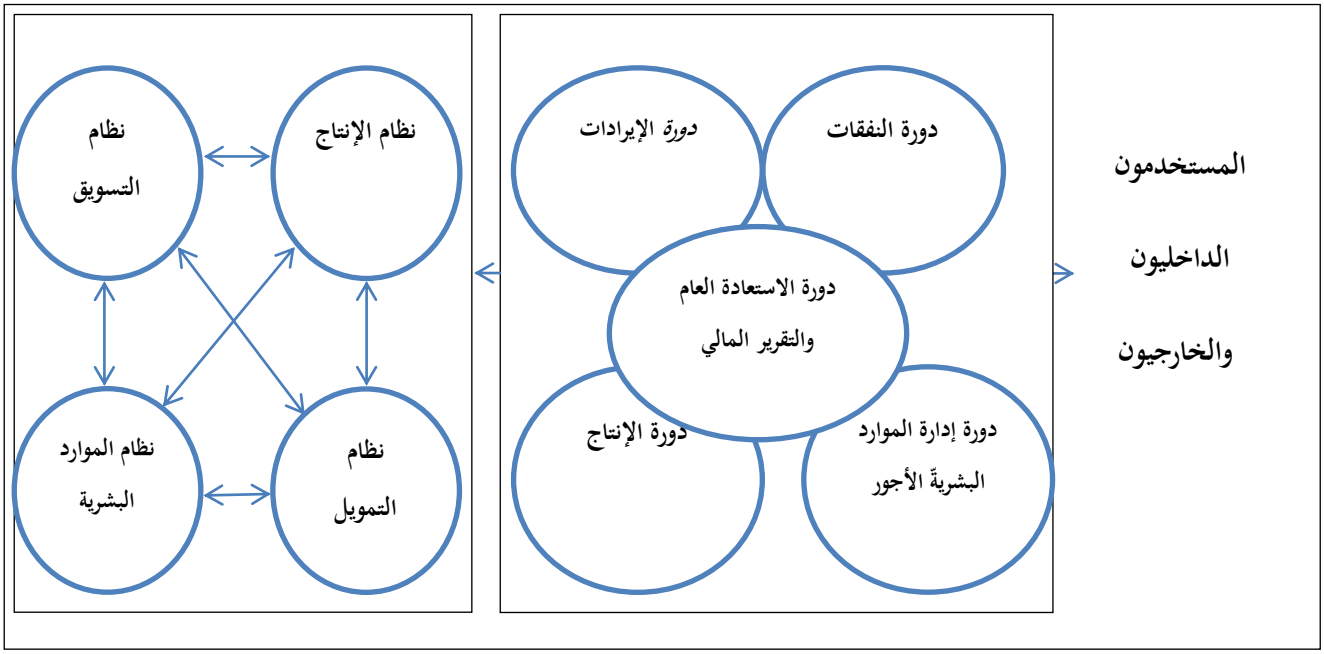
(1) www .infotechaccountants.phpBB2/index.php .Prof : kasim alhubaitis & prof: zeyadh yahya alsaqah .12:30 .

(2) حاج قويدر قورين، **"أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية في ظل إقتصاد المعرفة(إسقاط على حالة الجزائر)"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، 2012-2013، ص56.

خلال توفير معلومات إلى نظم المعلومات الوظيفية لنظام المعلومات الإداري لذا نرى وجود تداخل بين نظام المعلومات الإداري ونظام المعلومات المحاسبي والذي كل واحد بينهما له مهمات محددة مختصة به .

ومما سبق يجدر الإشارة إلى العلاقة بين كلا النظامين في الشكل الآتي:

الشكل(2-1) علاقة نظام المعلومات المحاسبي مع نظام المعلومات الإداري:



المصدر: إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع طبعة 2009، عمان الأردن، ص 35.

4. مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي:

أولاً: المكونات: تتمثل مكونات نظام المعلومات المحاسبي من:

أ. وحدة تجميع البيانات؛

ب. وحدة تشغيل البيانات؛

ت. وحدة تخزين البيانات والمعلومات؛

ث. وحدة النشر وتوزيع المعلومات؛

ج. قاعدة البيانات؛

ح. وحدة توصيل المعلومات.

أما عن وظائفها فهي:

-وظيفة تجميع البيانات: تتحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات؛

-رقابة البيانات؛

-معالجة البيانات وتحويلها: إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية إتخاذ القرارات لمساعدة إدارة المنشأة لتخطيط وتنفيد ومراقبة الأنشطة المختلفة؛

-الوظيفة التوثيقية: في ظل هذه الوظيفة تنحصر وظيفة نظام المعلومات المحاسبي في تسجيل وتبويب كل الأحداث الإقتصادية التي تحدثها المؤسسات ومعالجة البيانات الناتجة؛

-الوظيفة الإعلامية: يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا إعلاميا على مستوى المؤسسة وفي المحيط الخارجي وهذا بسبب تطور وظيفة المحاسبة التي أصبحت تستعمل ففي عمليات الرقابة، التخطيط، التنبؤ، تقييم الأداء وتقديم المعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات[1].

ثانياً: الأهداف:

أ. تسجيل عمليات المنظمة وإستخلاص النتائج؛

ب. توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية إتخاذ القرار؛

ت. إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المنظمة سواءً مالية أو بيانية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية؛

ث. توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري.

(1)عبد الرزاق محمد قاسم، **"نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية"**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،1998، ص، ص:45،52.

من البديهي أيضا أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

-المدخلات؛

-المعالجة؛

-المخرجات.

المدخلات: تمثل الأحداث الإقتصادية المعبر عنها بوحدة النقد بمثابة المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي وتنشئ هذه الأحداث من خلال ممارسة الوحدة الإقتصادية أو من خلال علاقتها المتبادلة مع البيئة المحيطة بها.

هذه الأحداث توثق من خلال المستندات التي تعتبر مدخلات نظام المعلومات المحاسبي والتي تمثل الدليل لحدوث العمليات الإقتصادية وفضلا عن ذلك تعتبر هذه المستندات أحد أهم العناصر الأساسية للوقاية الداخلية من أجل إكتشاف الأخطاء ومنع حالات الغش والتلاعب...إلخ.

تلعب المستندات دورا مهما في النظام المحاسبي للأسباب التالية:

-تشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل الوحدة الإقتصادية عن طريق تحديد نشوء هذه المستندات وإنتقالها؛

-تستخدم وسيلة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات؛

-تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في الوحدة الإقتصادية؛

-تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى فإعداد فاتورة بيع يتم على أساس أمر البيع.

لأجل تسهيل عملية معالجة البيانات لابد أن تكون لمدخلات البيانات مستلزماتها التالية:

-التصنيف من خلال تخصيص رموز تحديدية لها (رقم الحساب، رقم القسم، ...إلخ) التسجيل البيانات على أساس نظام مهيأ كدليل الحسابات؛

-التحقيق من دقة البيانات وهذا مهم من أجل فاعلية أكثر لتلافي إدخال بيانات خاطئة بدلا من كشفها وتصحيحها في وقت الإدخال أو مرة واحدة داخل النظام؛

-عادة يتم الحصول على بيانات المدخلات بشكل مطبوع يطلق عليها مصادر المستندات وقد تكون إما داخلية مثل: أوامر البيع، طلبات الشراء، ونموذج وقت العمل وإما خارجية مثل: فواتير البيع من المجهزين والشيكات و إشعار الحوالات من الزبائن.

الجودة الشاملة لتصميم مدخلات النظام:

-الإكتمال؛

-الملائمة؛

-ضمان الأمن؛

-الدقة؛

-الوقتية.

معالجة العمليات: تقوم عمليات المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، وتتضمن المعالجة وتتم المعالجة من خلال الدورة المحاسبية بكل مراحلها:

هناك مجموعة من المبادئ والتي من خلالها يتم تصميم نظام معالجة المعلومات بشكل فعال ومن أهمها:

-تجنب إزدواجية عمليات المعالجة؛

-تجنب العمليات التي لا تضيف قيمة؛

-تبسيط عمليات المعالجة؛

- تخفيض الزمن اللازم لتنفيذ عملية المعالجة[1].

([1])محمد عباس بدوي ، عبد الوهاب نصر علي، **"المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات"**، الجزء الأول 2008، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، ص82-83.

أ. **خطوات الدورة المحاسبية:**

أ.1. **تحليل العمليات**: وهي الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية، وتعد الخطوة الأساسية التي تستند إليها عملية تشغيل النظام المحاسبي حيث أن جميع العمليات ينبغي تحليلها على مرحلتين:

المرحلة الأولى : تحديد الحسابات التي تتأثر بالعملية محل التحليل.

أ.2. **تسجيل قيود العمليات في دفتر اليومية**: يتم تسجيل العمليات المحاسبية في دفتر اليومية وفقا لمبدأ القيد المزدوج الذي ينص على أن كل عملية مالية تؤثر في طرفين أو حسابين تجعل الحساب الأول مدينا والحساب الثاني دائنا ويكون الحسابان في العملية الواحدة متساويان بالقيمة.

تصمم دفاتير اليوميات الفرعية لتسجل العمليات ذات الطبيعة الواحدة ، تستخدم اليومية العامة لتسجيل العمليات التي لاتسجل في اليوميات الفرعية المتخصصة والتي عادة ما تكون قليلة الحدوث، مثل مردودات المبيعات والمشتريات وقيود التسويات والإقفال ...إلخ.

يوفر إستخدام اليوميات المتعددة المزايا التالية:

-تساعد اليوميات المتعددة على توفير معلومات أفضل عن العمليات المتشابهة والمتكررة الحدوث؛

-يساعد على إحكام رقابة داخلية جيدة على أصول المنظمة وسجلاتها؛

-كما أن إستخدام عدة يوميات يمكن أن يقوم عدة أشخاص يسجل العمليات المالية بشكل مستقل.

أ.3. **الترحيل إلى الحسابات**: الترحيل عبارة عن تجميع البيانات المتشابهة في حساب واحد يحمل إسما يدل على طبيعة تلك البيانات فهو تصنيف البيانات المرتبطة بالنوع نفسه من العمليات المالية في حساب واحد ، وتجميع الحسابات المتشابهة معا في دفتر واحد وهناك نوعان أساسيان من دفاتير الحسابات هما:

-دفتر الأستاذ العام؛

-دفتر الأستاذ المساعد.

أ.4. **تلخيص العمليات (إعداد ميزان المراجعة)** : هو كشف يتم تلخيص المجاميع الدائنة فيعرف ميزان المراجعة بأنه كشف أو قائمة يتم إعدادها داخليا بصفة دورية بقيمة المبلغ المدينة والدائنة لمجاميع أو أرصدة حسابات دفتر الأستاذ العام في تاريخ معين.

ب. **خطوات الدورة المحاسبية التي تتم في نهاية السنة المالية:**

ب.1. **تسجيل قيود التسوية؛**

ب.2. **ترحيل قيود العمليات(التسوية): ترحل إلى دفتر الأستاذ العام؛**

ب.3. **إعداد ميزان المراجعة بعد التسويات؛**

ب.4. **إعداد القوائم المالية؛**

ب.5.**إثبات قيود إقفال الحسابات؛**

ب.6. **قائمة الدخل؛**

ب.7. **قائمة المركز المالي.**

المخرجات: تعتبر التقارير المحاسبية الأداة الأكثر إستخداما لتقييم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين داخل الوحدة الإقتصادية وخارجها لذلك تعتبر أحد مؤشرات فاعلية نظام المعلومات المحاسبي جودة تلك التقارير وملائمتها للمستخدم أو المستفيد بحيث يجب أن تكون التقارير فعالة تعمل على إزالة العديد من المشاكل التي قد ترافقها وأهمها:

-القضاء على تأخير المعلومات: مما يتطلب تقارير تتضمن معلومات سريعة لا سيما عندما يتطلب الأمر السرعة في إتخاذ القرارات المطلوبة؛

-القضاء على الزيادة في المعلومات؛

-التخلي عن الإستخدام الزائد للورق؛

-التقليل من عمليات التوزيع: يجب إقتصار إرسال نسخ التقارير إلى الجهات و المواقع الإدارية التي تحتاج فقط المعلومات التي تتضمنها مما يؤدي إلى ترشيد الإستهلاك في نفقات التوزيع و التخفيف من الإستهلاك الزائد للورق.

بالإضافة إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة النفقات يقدم النظام المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير والتي يمكن تصنيفها على أساس المعايير.

المطلب الثاني: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 -آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وقواعد التقييم:

أولاً: القوائم المالية: ينجر عن تطبيق نظام المحاسبة المالية بعض التغيرات التي تطرأ على الكشوف والقوائم المالية والتي حددها المشروع القانون الخاص بهذا النظام وهذا مع المتغيرات المالية والمحاسبية الدولية، وجعل القوائم ذات مصداقية تمتاز بالشفافية في تقديم المعلومات لمستخدميها بمختلف أشكالهم خاصة المستثمرين سواء الأجانب أو المحلي.

تعبر القوائم المالية عن السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة، حيث تلخص هاته القوائم الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للشركة بهدف إيصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الأهتمام بالوضع المالي للشركة، وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة التي تساعد في تبسيط وتفصيل العمليات المالية المعقدة.

تلتزم المؤسسات على اختلافها بإعداد أربع قوائم اساسية متمثلة في[1]:

-(الميزانية) قائمة المركز المالي.

- (جدول حسابات النتائج) قائمة الدخل.

- (جدول تغيرات الاموال الخاصة) قائمة التغير في حقوق الملكية.

-(جدول سيولة الخزينة) قائمة التدفقات النقدية.

بالإضافة الى الايضاحات والجداول الاضافية.

أ. **الميزانية:** تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية. يحدد محتوى ونموذج وعرض الميزانية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية[2].

الميزانية الافتتاحية:

_يجب إعداد ميزانية إفتتاحية مطابقة للنظام المحاسبي المالي الجديد لدورة الإنتقال؛

_التطبيق بأثر رجعي على هذه الميزانية والقوائم المالية المقدمة بالنظام الجديد؛

([1]) رحيم حسين، بن فرج زوينة، "**قائمة التدفقات النقدية، مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**"، ص9.

([2]) الجريدة الرسمية العدد27، "**المرسوم التنفيذي رقم 08_156**"، يتضمن تطبيق أحكام القانون 07_11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 33، ص14.

_تحميل كل التعديلات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد للأصول الخاصة.

الجدول رقم(2_1): عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)والمخطط المحاسبي الوطني(PCN):

النظام المحاسبي المالي(SCF)	المخطط المحاسبي الوطني (PCN)
تتكون الميزانية على 5 مجموعات، في الأصول نجد: 1. الأصول غير جارية؛ 2. الأصول الجارية. في الخصوم نجد: 3. الأموال الخاصة؛ 4. الخصوم غير جارية؛ 5. الخصوم جارية. تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين للتصنيف هما المعيار الوظيفي والمعيار السيولي بالنسبة للأصول والإستحقاق بالنسبة للخصوم.	تتكون الميزانية من: 1. الأموال الخاصة؛ 2. الإستثمارات؛ 3. المخزونات؛ 4. الحقوق؛ 5. الديون. تعتمد الميزانية على معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الأصول ومعيار درجة الإستحقاق المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار غير محترم تماما، فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة إستثمارية كسندات المساهمة.

المصدر: صلاح حواس: التوجه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009،ص220.

ب. **جدول حساب النتائج:** عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه"بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)[1].

يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح يحدد محتوى نموذج وعرض حساب النتائج بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية[2].

حيث أن جدول النتائج يعبر عن أداء المؤسسة وهو في الكيفية التي يتم عرضه بها، حيث يوجد نموذجين متعارف عليها، أي يتم تصنيف الأعباء حسب طبيعتها أو حسب وظائف المؤسسة، فالمخطط المحاسبي الوطني صنف الأعباء حسب طبيعتها بهدف حساب الأرصدة الوسيطة للتسيير.

(1) لزعر محمد سامي، "**التحليل المالي القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 44.

(2) الجريدة الرسمية العدد27، "**المرسوم التنفيذي رقم 08-156**"، يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 34، ص14.

الجدول رقم(2-2) حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني:

النظام المحاسبي المالي(SCF)	المخطط الوطني المحاسبي(PCN)
تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها(جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة) وتصنف النتيجة حسب وظيفتها (جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة) والنتائج لا تمر على الصنف محاسبي خاص بها كما في المخطط المحاسبي وطني بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، وهذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.	تصنف الأعباء والإرادات في جدول حسابات النتائج، حسب طبيعتها فقط مع التسجيل النتائج في الصنف الثامن.

المصدر: صلاح حواس، التوجه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 200 ،ص221.

ت. **جدول تدفقات الخزينة:** تعتبر هذه القائمة بالغة الأهمية من خلال السماح بمعرفة وتتبع حركة التدفقات النقدية في المؤسسة وبالتالي التعرف على مدى تحكم هذه الأخيرة في تسيير خزينتها وكذا مدى حاجتها للتمويل الخارجي أما المخطط المحاسبي الوطني فقد أهمل هذه القائمة رغم أهميتها البالغة.

يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقدم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

تحدد وتدقق الفصول و نموذج وعرض جدول سيولة الخزينة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.[1]

ث. **جدول تغير الأموال الخاصة** : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.تحدد وتدقق الفصول ونموذج وعرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة بموجب قرار من الوزير المكلف المالية[2].

المعلومات المطلوبة تقديمها في هذا الجدول تتعلق أساسا بالحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية أو تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة ضمن رؤوس الأموال؛

([1])"**الجريدة الرسمية**"، مرجع سبق ذكره، المادة 35، ص14،15.

([2]) "**الجريدة الرسمية**"، مرجع سبق ذكره، المادة 36، ص 15.

– الإيرادات والتكاليف الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

– عمليات الرسملة (الأرتفاع _ الإنخفاض _ تسديد)[1].

ج. **الملاحق:** يتضمن ملحق الكشوف ا لمالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف، تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم، ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحق، يحدد نموذج ومحتوى الملحق وكذا الملاحظات الملحقة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية[2].

تكون مكملة لها بحيث يتم توضيح المعلومات التالية[3]:

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة، وإعداد القوائم المالية، وإعطاء كل التوضيحات؛

– المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

– المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع المؤسسة الأم، وعمليات التي تتم مع هذه الأطراف ومسيرتها، يوضح نوعية العلاقة، نوعية التعاملات، حجم ومبلغ التعاملات، تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات.

ثانيا: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قواعد التقييم المحاسبي: تتكون قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي (scf) من ما يلي:

أ. **قواعد عامة لتقييم:** يقصد بالتقييم ذلك المسار الهادف لتحديد المبالغ النقدية التي تقيد (تسجيل) بها عناصر القوائم المالية في الدفاتر المحاسبية.

تعتبر التكلفة التاريخية طريقة التقييم العامة المستعملة في النظام المحاسبي المالي الذي تقيم به العناصر المحاسبية، لكن في حالة توفر شروط معينة يمكن أن نستعمل الطرق الأتية:

– القيمة العادلة (la juste valeur)؛

([1]) كتوش عاشور، "**المحاسبة العامة أصول ومبادئ وأليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي (scf)**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 58.

([2]) **"الجريدة الرسمية"**، مرجع سبق ذكره، المادة 37، ص 15.

([3]) Conseil national de la comptabilité," **projet 7 de système comptable financier**", Alger juillet2006, l'article 460_1.

- قيمة الإنجاز(valeur de réalisation)؛
- القيمة المحينة (قيمة المنفعة) (valeur actualisée ou valeur d' utilité).

ب. **التكلفة التاريخية** : تسجل عناصر الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات محاسبيا وتعرض في القوائم المالية بكلفتها التاريخية، أي على أساس تكلفة حيازتها دون اعتبار أثار تغير أو تطور القوة الشرائية لوحدة النقد.

- تكلفة الشراء بالنسبة للسلع
- بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل، تحتسب من كلفة الشراء؛
- تسجل السلع المكتسبة عن طريق التبادل بالقيمة العادلة إذا كانت السلع المتبادلة غير مماثلة، وبالقيمة المحاسبية الصافية للسلع المقدمة المبادلة إذا كانت هذه الأخيرة متماثلة.

كما على المؤسسة أن تظهر مؤشر يبين التدني في قيمة الأصل وعليه يتم تقدير النسبة الممكن تحصيلها، وعليه يتم حساب تدني قيمة الأصل هذه كما يلي:

تدني قيمة الأصل الممكن تحصيلها= القيمة المحاسبية الصافية – القيمة القابلة لتحصيل.

ت. **القيمة العادلة:** توصلت العديد من الدراسات على المستوى الدولي إلى نتيجة مفادها أن القيمة العادلة تعتبر أفضل وسيلة لقياس الأدوات المالية، وأن التغييرات في القيمة العادلة تمثل ربحا أو خسارة، وللقيمة العادلة أثر على الاقتصاد الوطني حيث تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، حين أن التكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغييرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها[1].

ث. **قيمة الإنجاز:** هي المبالغ الممكن الحصول عليها حاليا من خلال بيع أصل أثناء خروج إداري[2].

ج. **القيمة المحينة:** وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمنتظرة من الإستعمال المتواصل للأصل وخروجه في نهاية مدة المنفعة، وعندما تكون القيمة المتحصلة للأصل أقل من القيمة المحاسبية الصافية، يشكل خسارة في القيمة، وخسارة في قيمة الأصل يتم إثباتها بالانخفاض في الأصل عن طريق تسجيلها محاسبيا ضمن الأصل[3].

([1])صلاح حواس، "**التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 113.

([2]) هوام جمعة، "**مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي**"، ملتقى وطني حول المؤسسة في ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 2007، ص3.

([3]) عاشور كتوش، "**المحاسبة العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ثانياً: قواعد خاصة للتقييم: هي كالأتي

أ. **الأصول الثابتة المادية والمعنوية:** الأصول الثابتة المادية هي أصول التي تحوزها المؤسسة من أجل إستخدامها لأغراض إدارية، وبتوقع أن نستخدم لفترة تتجاوز سنة[1].

الجدول رقم (2_3): الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN):

النظام المحاسبي المالي(SCF)	المخطط المحاسبي الوطني (PCN)
عندما يتم إعادة تقييم أصل ثابت مادي، فان كل فئات الأصول الثابتة المادية التي تكون ضمن هذا الأصل يجب إعادة تقييمها.	يمكن للمؤسسات إجراء تسويات لقيمة الأصول الثابتة في إطار إعادة التقييم القانوني للأصول الثابتة المادية.
تعتمد مدة وطرق الإهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط.	تتأثر مدة وطرق الإهتلاك غالبا بالاعتبارات الجبائية.
يجب إعادة النظر دوريا في مدة وطرق الإهتلاك.	إن إعادة النظر دوريا في مدة وطرق الإهتلاك غير مفروضة.

المصدر: عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012، ص92.

-أما التثبيتات المعنوية: هي عبارة عن أصل قابلة للتمييز، غير نقدية وغير مادية مراقبة ومستعملة من قبل المنشأة في إطار أنشطتها العادية[2].

([1])شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا المعايير المحاسبية الدولية**، جزء ثاني، مكتبة شركة الجزائرية بوداود، الجزائر،2009،ص46.

([2])هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الجدول رقم(2_4) الأصول الثابتة المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) المخطط المحاسبي الوطني (PCN) :

النظام المحاسبي المالي(SCF)	المخطط المحاسبي الوطني(PCN)
تسجل شهرة المحل ضمن الأعباء.	تدخل شهرة المحل ضمن القيم المعنوية.
تسجل نفقات التطوير محاسبيا ضمن الأصول الثابتة.	تعتبر كل نفقات البحث والتطوير كتكاليف.
تسجل نفقات التطوير محاسبيا ضمن الأصول الثابتة.	تسجل المصاريف التمهيدية محاسبيا في الاستثمارات، وقابلة للإهتلاك حسب PCN .
يمكن لمدة الإهتلاك أن ترتفع حتى 20 سنة، وهذه القاعدة مطبقة على كافة الأصول الثابتة المعنوية.	تحدد مدة الإهتلاك ب5 سنوات كحد أقصى، وهذه القاعدة مطبقة على المصاريف التمهيدية فقط.
يجب إعادة النظر في مدة وطريقة الإهتلاك على الأقل مرة واحدة في السنة.	لم تتوقع النصوص الجزائرية أي شيء فيما يخص إعادة النظر في مدة وطريقة الإهتلاك.

المصدر: عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة،2012، ص92.

ب. **الإهتلاك:** الإهتلاك عبارة عن توزيع منتظم للمبلغ القابل للإهتلاك للأصول الثابتة المادية والمعنوية على مدة منفعتها المتوقعة حسب مخطط الإهتلاك، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية المحتملة لها، بحيث يصبح الإهتلاك يمثل إثبات إستهلاك المنافع الإقتصادية المنتظرة للأصول الثابتة المادية والمعنوية [1].ويقصد بالقيمة المتبقية هي المبلغ الصافي للأصل الذي يرتقب الكيان الحصول عليه عند انقضاء مدة نفعيته بعد إستبعاد تكاليف الخروج المنتظرة وللإشارة فإن طريقة إهتلاك أي أصل هي إنعكاس تطور إستهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية التي يدرها أو ينتجها ذلك الأصل ، والطرق التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مايلي [2]:

- طريقة الإهتلاك الخطي الثابت؛
- طريقة الإهتلاك المتناقص؛
- طريقة وحدات الإنتاج التي تقوم على إستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل؛
- طريقة الإهتلاك المتزايد.

(1) **"Conseil National de la Comptabilité"**, op, cit, juillet 2006,article321_7.

(2) عمورة جمال، **"الإهتلاكات و تدهور قيم التثبيتات في النظام المحاسبي المالي الجديد"**، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، IFRS, ISA، البليدة، الجزائر 13-15اكتوبر، 2009، ص8.

وينصح النظام المحاسبي المالي باعتماد طريقة الإهتلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور في إستهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية بصورة صادقة.

ت. **الأصول المالية غير الجارية:** تعرف التثبيتات المالية على أنها القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع وإنما لإستعمالها بصفة دائمة أي لعدة سنوات[1].

وتتألف هذه الأصول من أربع (04)فئات:

-سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة؛

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على الأسهم؛

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة؛

- الإحتفاظ بها حتى حلول أجل إستحقاقها أو ينوي الاحتفاظ بها؛

- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لا ينوي بيعها في الأجل القصير.

تقييم التثبيتات المالية: عند دخولها ضمن أصول المؤسسة فتقيم بتكلفتها[2].

التكلفة = القيمة الحقيقية لمقابل معين + مصاريف الوساطة + الرسوم غير المستردة + م/البنك

ملاحظة: لاتندرج في التكلفة الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.

ث. **المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ:** حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإنه يمكن للمؤسسة أن تتبع في عملية تقييمها للمخزونات طريقة الجرد الدائم أو الجرد المتناوب وفقا لمتطلبات التسيير، أما بالنسبة لعملية التقييم تختلف حسب كل مرحلة، مرحلة التقييم عند الدخول إلى مخازن المؤسسة ومرحلة التقييم عند الخروج ومرحلة التقييم في أخر دورة، وتتم معاملة المخزون مثلما هو معتمد في معيار المحاسبة الدولي رقم02[3].

ج. **مؤونة الأخطار والأعباء :** هي المبالغ المهمة التي يحتمل أن تدفعها المؤسسة للغير كتعويضات ناتجة عن نزاعات قضائية معهم.

([1]) مزيود ابراهيم، بوعافية رشيد، "**المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة(حالة التثبيتات المالية)**"، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد واليات، تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، (IAS/IFRS)،13-15/11/2010 ص 4.

([2]) لعربي محمد، "**المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (التثبيتات)، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة** "، مركز جامعة خميس مليانة ، الملتقى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، IAS_IFRS، جامعة البليدة، الجزائر، 13_14 اكتوبر 2009، ص11.

([3])بورنان ابراهيم، مخلوف الطاهر، "**النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**"، الملتقى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، IAS_IFRS، جامعة البليدة، الجزائر، 13_14 اكتوبر 2009، ص10.

كالنزاع مع الزبائن والموردين حول نوعية السلعة. أو النزاع مع عامل بسبب توقيفه[1]، هي تقدير محاسبي لخسارة أو عبء محتمل ومحدد الهدف والطبيعة، غير أن مبلغها غير معروف بصفة نهائية وناتجة عن أحداث نشأت أثناء الجرد[2].

نستخلص من التعريف أن المؤونة:

-تهدف إلى تقدير خسارة أو عبء محتمل؛

-يجب أن تكون محددة الهدف بدقة؛

-يجب أن ترتبط المؤونة بأحداث نشأت أثناء الجرد.

ح. **عقود الإيجار التمويلية**: هو عقد ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل، وقد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر[3]. وتتم المحاسبة من الإيجار التمويلي كما يلي:

عند المستأجر: يتم التسجيل كما يلي:[4]

- يدرج الملك المؤجر الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.

- يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية.

عند المؤجر: يتم التسجيل كما يلي:

يتم بموجب عقد الإيجار التمويلي نقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية القانونية من قبل المؤجر وهكذا فإن دفعة الإيجار المستحقة القبض تعامل من قبل المؤجر على أنها سداد للمبلغ الأصلي ودخل تمويلي لتعويض ومكافأة المؤجر عن إستثماره وخدماته.

([1]) زروق بوشريط،" **تسوية مؤونات حسابات الخصوم غير الجارية**"، دروس السنة ثالثة ثانوي، ولاية المدية، 2012.

([2]) أعمال نهاية السنة، الوحدة 2: المؤونات من الموقع: "**http:/www .onefd.edu.dz**".

([3]) المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (المعدل في عام 1997)، ص7. من الموقع: **https://infotechaccountants.com**.

([4]) رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، **المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي SCF**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية(IFRS/IAS)، جامعة بليدة، الجزائر، 13_14أكتوبر 2009، ص9.

خ. **الضرائب المؤجلة:** طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه يمكن لنا تعريف الضريبة المؤجلة على " الضرائب المتعلقة باختلاف توقيت الاستحقاق الضريبي، وينشأ ذلك الاختلاف في التوقيت نتيجة للاختلاف بين الاعتراف بالأرباح للأغراض الضريبية، والأرباح للأغراض المحاسبية المالية، فيحصل أن تحمل فترة مالية محاسبية ببنود صرف لاتخص تلك الفترة كما هو الوضع حين يضاف إلى أرباح فترة محاسبية ما بنود إيرادات لاترتبط بأنشطة الفترة نفسها"[1].

د. **المحاسبة المطبقة على المؤسسات الصغيرة:** التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي تحدد خصائصها المادة رقم 2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية **2008**، مسك محاسبة مالية مبسطة، وإستعمال نظام محاسبي مبسط يقوم على المقبوضات والمدفوعات ويدعى بمحاسبة الخزينة، ويجب توفر ما يلي في محاسبة الخزينة:

- وضعية نهاية السنة المالية؛
- حساب نتائج السنة المالية؛
- (جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية) دفتر وحيد أو دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات؛
- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية لإثبات القيود المسجلة في دفاتر الخزينة[2].

2 – آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على القواعد الجبائية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إذا سلمنا أن الأصل المحاسبي في الجزائر كان ضرورة حتمية أملتها العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، ولكن نجاح عملية الإصلاح مرهون بالقيام بإصلاحات مماثلة في العديد من المجالات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية على غرار النظام الجبائي. إذا كان المخطط المحاسبي الوطني (PCN) يستجيب بدرجة أولى إلى المستلزمات الجبائية فإن النظام المحاسبي المالي (SCF) يستجيب إلى احتياجات شرائح واسعة من المستخدمين وبدرجة أولى المستثمرين[3].

([1]) مسعود كسكس، **أثر تطبيق الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية في الجزائر** دراسة ميدانية " لعينة من المحاسبين في الجنوب الشرقي"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2014،ص 9.

([2]) عيساوي سعيدة، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين غرداية خلال CAAT دارسة حالة الوكالة الوطنية للتأمينات الفترة 2010/2009**"، **مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر**، 2012، ص 13.

([3]) بوعزة محمد أمين، "**النظام الجبائي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد**" دراسة حالة شركة الإسمنت(SCIS)بولاية سعيدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، سعيدة ، الجزائر، 2012-2013، ص 3.

1. **علاقة المحاسبة بالنظام الجبائي الجزائري:** يلزم القانون كل المؤسسات مسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل مختلف العمليات والتحويلات التي تقوم بها أو تطرأ عليها وذلك حتى تتمكن الإدارة الجبائية من تحصيل الجباية المفروضة عليها مع العلم أن المؤسسة تعمل كل ما في وسعها من أجل تخفيض الربح الخاضع للضريبة بالطرق الشرعية وغير الشرعية .وعليه، فإن الهدف الرئيسي من حساب النتيجة الجبائية هو تعديل النتيجة المحاسبية وفق ما ينص عليه القانون حتى تتوافق مع النتيجة الجبائية[1].

1.1 **تعريف النتيجة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي:** حسب المادة 12 تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعيّن أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط. وحسب المادة 28 تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات.تمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية[2].

كما يمكن الإشارة إلى أنه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر الأعباء والإيرادات للدورات السابقة وتعتبر الإيرادات والأعباء بالنسبة للدورات السابقة أخطاء وتعالج مباشرة من خلال الأموال الخاصة[3].

تحسب النتيجة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي[4]:

إيرادات على النشاط(بعد سحب أموال المستغل).نفقات على التكاليف النشاط –/+ تغيرات الديون وقروض الإستغلال الجارية –/+تغيرات بين مخزون إفتتاح الدورة ومخزون عند إغلاق الدورة.–/+التصحيحات الخاصة بالأصول الثابتة–/+ التصحيحات الخاصة بالقروض= نتيجة الدورة.

([1]) جليلة إيمان حمدي، رضا جاوحدو، "**آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي يومي 05-06 ماي 2013، ص 4.

([2]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " **وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 08-156**"، المؤرخ في 22جمادى الأول عام 1429هـ الموافق ل 26 ماي سنة 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ الأربعاء 22 جمادى الأول عام 1429هـ الموافق ل 28 ماي 2008، ص12، 14.

([3]) شعيب شنوف، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص33.

([4]) جليلة إيمان حمدي، مع سبق ذكره، ص 4.

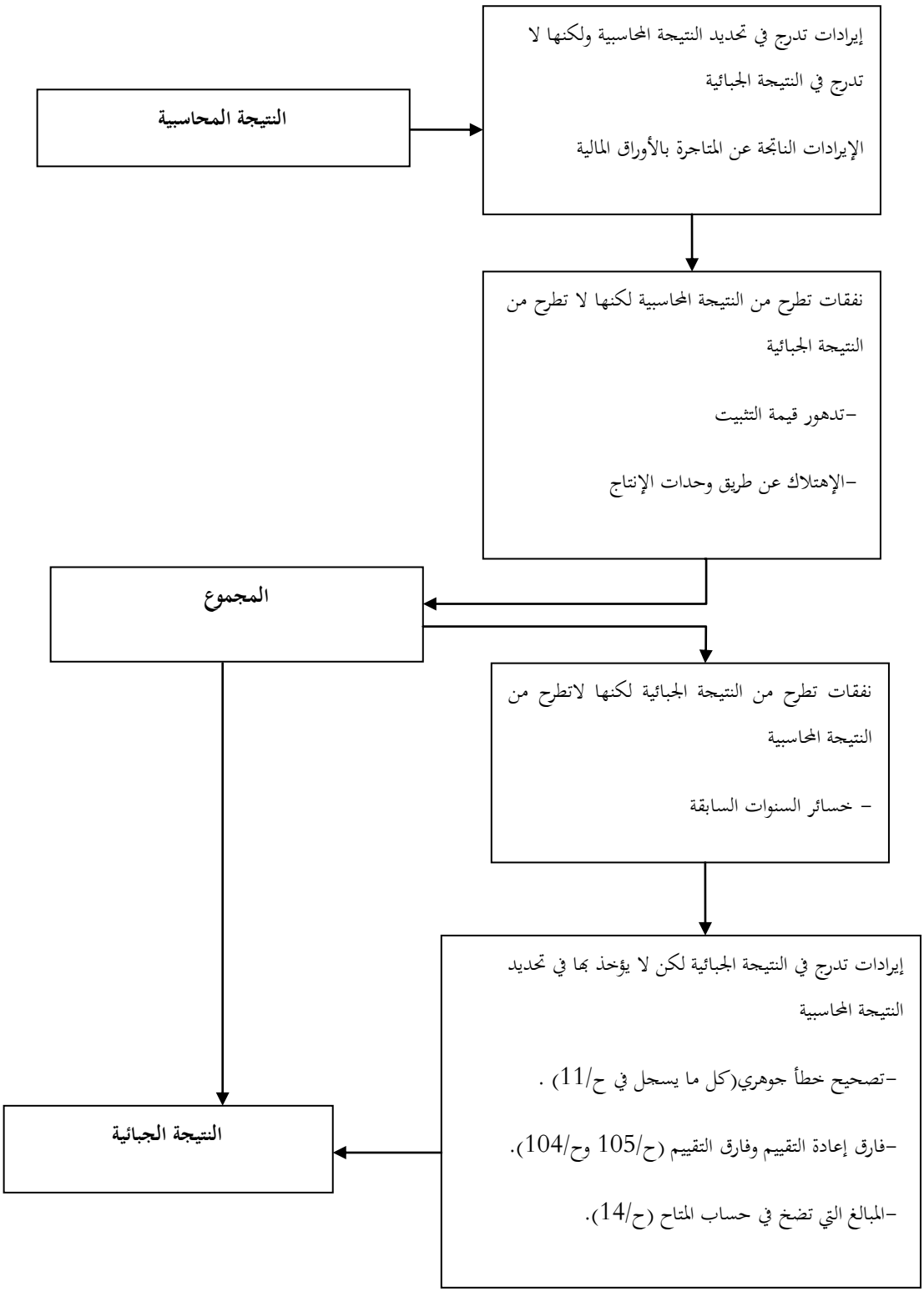
2.1 **تعريف النتيجة الجبائية حسب قانون الضرائب:** تنص المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة الفقرة رقم 2 على أن النتيجة الجبائية تعرف كما يلي: الفرق في قيم الأصول الصافية لدى إختتام وإفتتاح الدورة، ويمكن التعبير عنها كما يلي :

الأصول الصافية =الأصول – الإهتلاكات– المؤونات كما حدد المشرع الجبائي الأساس الخاضع للضريبة "الربح الصافي الناتج بين: النتائج المحققة من طرف المؤسسة–الأعباء المحتملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، إهتلاكات، مؤونات، ضرائب ورسوم").

يمكن تلخيص العلاقة بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية كما يلي :

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الأعباء المدمجة – التخفيضات – العجز المالي السابق

الشكل رقم (2-2): يوضح العلاقة بين المحاسبة والجباية:



المصدر: بوعلي عبد نور، النظام المحاسبي المالي بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والقوانين الجبائية، مذكرة ماستر، البويرة، الجزائر، 2015، ص85.

2. أوجه الإختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية:

1.2 بالنسبة للأصول المركبة: يسمح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات التي بإمكانها تجزئة أصل معين إلى عدة عناصر أخرى قابلة للتحديد، بحيث يمكن إعتبار كل عنصر منها كأصل منفرد بعينه يسجل محاسبيا على حدى له مدة إستعمال مختلفة وفي هذه الحالة، على المؤسسة إعداد مخطط إهتلاك منفصل لكل عنصر بدلالة مدة إستعماله الحقيقية. والعنصر الجديد كذلك يتمثل في القيمة المتبقية المحتملة للأصل القابل للإهتلاك في تاريخ نهاية مدة منفعته التي تتمثل في سعر التنازل، والتي تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب الإهتلاك بطرحها من القيمة الأولية للإستثمار، وهي غير مأخوذة بعين الاعتبار في القواعد الجبائية والمحاسبية الحالية، وبالتالي عنصر آخر مؤثر على حساب أقساط الإهتلاك[1].

2.2 تكاليف البحث و التطوير: النظام المحاسبي المالي، تعتبر تكاليف البحث نفقات وجب تسجيلها ضمن حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS38)الأعباء، بينما تكاليف التطوير التي ينجم عنها عملية التنمية وتطوير المؤسسة، ينبغي رسملتها ومعالجتها محاسبيا ضمن الأصول المعنوية، إذا توفرت بها شروط الآتية:

هذه التكاليف أو النفقات تؤدي إلى زيادة المنافع الإقتصادية المستقبلية؛

زيادة العمر الاقتصادي و تحسين أداء الأصل؛

التقييم الصادق لهذه التكاليف (موثوقية القياس)؛

إمتلاك القدرة المالية لإتمام العمليات المرتبطة بتكاليف التطوير، والقدرة على إستعمال الأصل أو بيعه.

إذا تخلف شرط تسجل التكاليف ضمن أعباء الدورة، وبعبارة أخرى تتم رسملة مصاريف التطوير إذا تحققت الشروط السابقة معا[2].

3.2 التغيرات في الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء: يعتبر النظام المحاسبي المالي بأن التغييرات في الطرق المحاسبية هي تصحيح الأخطاء الناتجة عن الدورات السابقة والتي علق عليها في الملاحق، تندرج مباشرة ضمن الأموال الخاصة للميزانية الإفتتاحية(المرحل من جديد)بدون تسجيلها ضمن الأعباء والنواتج، بعبارة أخرى تسجل هذه التصحيحات

([1]) Conseil National de la Comptabilité, "**Projet 7 de Système Comptable Financier**", Alger, Juillet 2006, l'article 321-13.

([2])علي عزوز، متناوي، "**متطلبات تكيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الوادي، الجزائر، 17-18، جانفي 2010، ص10-11.

ضمن الميزانية عن طريق الأموال الخاصة، بدون تسجيلها في حساب النتائج (الأعباء والنواتج) بالتالي إبعاد التصحيحات عن النتيجة المحاسبية وهذا ما سيؤثر بالنقصان في الوعاء الضريبي، بإعتبار أن النتيجة المحاسبية منطلق حساب النتيجة الجبائية[1].

4.2 فارق الإقتناء (Goodwill): فارق الإقتناء أو الشراء أو الشهرة الموجبة يعتبر من بين أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وتعني الفارق الذي ينشأ عن الحيازة أو الإندماج أو التجميع بين المؤسسات، والذي يحسب بالفرق بين ثمن الحيازة والقيمة العادلة للعناصر التي تم شراؤها، ويسجل هذا الفرق ضمن حسابات الأصول كعنصر منفصل عن التثبيتات المعنوية القابلة لتحديد بإعتباره عنصر غير قابل للتحديد، وذلك في حساب 207، ويخضع للإهتلاك وإختبار تناقص القيمة مثله مثل باقي الأصول الثابتة، وهي كلها عناصر تؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة[2].

أولاً: التسجيل المحاسبي الضريبي لبعض العناصر : هنالك بعض العناصر في النظام المحاسبي المالي تواجه إشكالاً في التسجيل الضريبي ومن بينها:

أ. **تكاليف الإقتراض**: تسجل تكاليف الإقتراض ضمن الأعباء المالية للدورة التي ترتبط بها، إلا في حالة أن هذه التكاليف سوف يتم إضافتها لقيمة الأصل، إذا كانت تؤدي إلى توليد منافع إقتصادية مستقبلية للمؤسسة، ويمكن تقييمها بطريقة موثوق بها بينما جبائيا لا يتم أخذها بعين الإعتبار في تحديد تكلفة الاصل وتعتبر مصاريف مالية تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة[3].

ب. **الضرائب المؤجلة**: الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع(ضريبة مؤجلة خصمية) خلال أو قابل للتحصيل(ضريبة مؤجلة أصلية)خلال سنوات مالية مستقبلية. تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج الضرائب المؤجلة ناجمة عن:

- إختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع؛

(1) جاوحدو رضا، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

(2) بربري محمد أمين، بكحيل عبد القادر، "**تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على نظام الجبائي**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المركز الجامعي للوادي، الجزائر، ص10.

(3) بربري محمد أمين مرجع سبق ذكره، ص10.

– عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور[1].

ت. **تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية** : ينص النظام المحاسبي المالي على تسجيل في نهاية الدورة الأثار الناتجة عن تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية، ضمن الأعباء إذ كانت خسارة ناتجة عن التحويل، أما إذا كانت ربح فتسجل ضمن النواتج، بينما النظام الجبائي يسمح للمؤسسات بإظهار الخسائر على التحويل فقط[2].

3. **الأحكام الجبائية المتضمنة في قانون المالية لسنة 2010**: لقد تضمن قانون المالية لسنة 2010 م مجموعة من الأحكام الجبائية الجديدة نذكر منها[3]:

– يمكن إعتبار العناصر ذات القيمة الضعيفة التي لا يتجاوز مبلغها خارج الرسم 30.000 دج كما لو كانت أعباء تحمل على السنة التي تم استخدامها فيها، وعليه فإنها لا تسجل ضمن الأصول الثابتة.

– السلع المكتسبة مجانا تسجل ضمن الأصول بقيمتها الحقيقية"Leur valeur vénale".

– إهتلاك الأصول الثابتة يتم على أساس طريقة الإهتلاك الخطي، ومع ذلك يمكن للمكلفين بالضريبة وفي ظل شروط معينة أن يطبقوا طريقة الإهتلاك المتناقص أو طريقة الإهتلاك المتزايد.

– في إطار عقود إيجار التمويل، يتم حساب إهتلاك الأصل المعني على أساس مدة مساوية لمدة عقد إيجار التمويل.

– المؤونات المكونة لمواجهة الأخطار المختلفة والمتعلقة بعمليات القروض طويلة ومتوسطة الأجل لا يتم تجميعها مع الأنواع الأخرى من المؤونات.

– السقف المحدد لتكلفة حيازة السيارات السياحية والذي تقبل به إدارة الضرائب هو 1000.000 دج، مع ضرورة الإنتباه إلى أن هذا السقف لا ينطبق على المؤسسات التي تشكل هذه السيارات السياحية نشاطها الأساسي.

([1])القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، "**المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**"،2009/03/25، الجريدة الرسمية الصادرة، العدد 19، ص 18، 19.

([2]) MEROUANI Samir, « **Le projet du nouveau système comptable Algérien, Anticiper et préparer le Passage** », mémoire de magistère en sciences de gestion, option management, l'école supérieure de commerce, Alger, 2006/2007, p, 92.

([3]) "**Les nouvelles dispositions fiscales de la loi de finances 2010**", Journal officiel de la République Algérienne n°78 de 31 /12/2009.

- السقف المحدد لعمليات"السبونسور"الذي قد تقوم به المؤسسة والذي تقبل به إدارة الضرائب هو 30.000.000دج.

4. **الصعوبات الجبائية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي**: لتمكين المؤسسات من الإلتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي والوفاء بالضرائب، لا بد من دراسة جميع الجوانب التي لها تأثير على الموارد المالية للدولة، لأنه لا يمكن تمييز أو تفضيل جانب على جانب أخر، ولكن لضمان الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية مع تلبية احتياجات كل جانب منهم.

1.4 إهتلاك الأصول الثابتة وخسارة القيمة:النظام الجبائي المطبق حاليا في الجزائر يعتمد على طرق الإهتلاك المتمثلة في الإهتلاك الخطي، الإهتلاك المتناقص والإهتلاك المتزايد وذلك على أساس التكلفة التاريخية .في حين أن النظام المحاسبي المالي يحتوي على مفاهيم جديدة في حساب الإهتلاك، نذكر منها[1]:

- مدة الإهتلاك تحسب على أساس المدة الحقيقية لاستعمال الأصل (مدة المنافع الاقتصادية)؛
- يتم حساب قسط اهتلاك الأصل مع أخذ بعين الإعتبار القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل عند إنقضاء مدة منفعته (وذلك إذا كانت معتبرة وقابلة للتحديد بصفة موثوقة)؛
- إعادة النظر الدورية في طريقة ومدة الاهتلاك؛
- ضرورة إجراء إختبار حول إنخفاض قيمة الأصول، وإثبات خسارة القيمة (التي تمثل فائض القيمة المحاسبية الصافية لأصل ما على قيمته القابلة للتحصيل)في الحسابات في حالة وجودها.

في حين لا تعترف القواعد الجبائية بالقيمة المتبقية كأحد العناصر الداخلة في تحديد قسط الإهتلاك. ومن هنا يظهر لنا جليا أنه سيكون هناك تأثير مباشر على النتيجة الجبائية، لأن الجانب الجبائي يهدف إلى تحقيق أو تعظيم الموارد الجبائية من خلال الضرائب المفروضة على المؤسسة كالضرائب على الأرباح، بينما النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات مالية واقتصادية من خلال المفاهيم الاقتصادية المدرجة فيه. ومن هنا يجب على السلطات تقييم الأثر المنتظر على الموارد المالية المستقبلية للدولة، قبل إتخاذ القرار بشأن أي إختيار.

([1]) « **Fiscalité et normes internationales IAS/IFRS** », CNCC, Séminaire des 15 & 16 décembre. Paris .2007,p60.

2.4 النتائج الجبائية: من أهم الآثار الجبائية المتعلقة بتغيرات طريقة الإهتلاك بحسب مكونات الأصل بالموازاة عند أول تطبيق لقاعدة الإهتلاك والخسارة في قيمة الأصل، فالطريقة المحاسبية الجديدة يجب عليها أن تكون مطبقة سلفا، أي كأنها دائما مستعملة قبل تقسيم الأصل حسب مكوناته هذا يؤدي بنا إلى حساب إهتلاك جميع أصول المؤسسة حسب القواعد الجديدة، ولكن عملها هناك طريقتين يمكن تطبيقها من طرف المؤسسة من أجل المرور إلى النام الجديد وهما:

أ. طريقة إعادة التكوين لتكلفة الإهتلاكات الناتجة عن التكلفة التاريخية للمكونات التي وجب تطبيقها، وإعادة حساب الإهتلاكات إنطلاقا من هذه التكلفة، تغيرات الأصول تعالج محاسبيا في الأموال الخاصة؛

ب. طريقة إعادة منح القيم المحاسبية، التي هي طريقة توقعية على مستوى حساب الإهتلاكات، والتي ليست لديها أثر على رؤوس الأموال الخاصة الإفتتاحية، حيث يجب عليها إعادة تقييم القيم المحاسبية الصافية بدلالة النسب التي تمثل تكلفة كل عنصر مع القيمة الإجمالية للأصل، كل مكون يهتلك على مدة إستعماله المتبقية إبتداءا من أول سنة تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي التطبيق الأول لطريقة الإهتلاك لكل عنصر تفرض على المؤسسات إعادة إرجاع المؤونات الموجهة للإصلاحات الكبيرة المتعلقة بإعادة تعرض الإستثمارات[1].

3 – آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في المؤسسات صغيرة والمتوسطة :

يبدو أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يحمل تغيرات بالنسبة للتحليل المالي، حيث سيجد المحلل المالي سهولة في الحصول على الميزانية المالية نظرا للتقارب الموجود بينها وبين الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، كذلك الأمر بالنسبة لحساب النتائج(حسب الطبيعة)والذي يوفر مجمعات مهمة في التحليل المالي مثل الهامش الإجمالي للإستغلال بالإضافة إلى ذلك سيستفيد المحلل المالي من قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول تدفقا الخزينة وجدول تغيرات في الأموال الخاصة، والتي ستمكنه من الوقوف أكثر على الوضعية المالية.

حيث يتم تعريف التحليل المالي على أنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً[2].

([1]) عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص10-11.

([2]) بوشنقير ميلود، زغيب مليكة، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، بدون طبعة، 2010، ص16.

حيث أن التحليل المالي يهدف إلى:[1]

- التعرف على حقيقة المركز المالي للمشروع ومدى قدرته على تسديد إلتزاماته في الوقت المطلوب؛
- تقييم كفاءة الإدارة المالية التشغيلية للمشروع وقدرته على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة؛
- تقييم جدوى الإستثمار في المشروع سواء بالإستثمار في أسهمه أو من خلال تقديم التمويل به؛
- تقديم المقترحات لمعالجة التي يعاني منها المشروع وتقييم الأداء ومنهجية الرقابة الشاملة على المشروع؛
- إختيار معايير مناسبة لمقارنة النتائج التي تم التوصل إليها من عملية التحليل المالي مع هذه المعايير.

1. **سلبيات التحليل المالي في ظل المخطط المحاسبي الوطني:** يلقى المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها صعوبات كبيرة في إجراء تحليل مالي متكامل، بسبب النقائص الموجودة في الوثائق المحاسبية المعدة وفق المخطط الوطني للمحاسبة والتي إنعكست سلباً على التحليل المالي، أهم هذه النقائص تتمثل في ما يلي[2]:

- يضطر المحلل المالي إلى إجراء عدة تعديلات على الميزانية المحاسبية للحصول على ميزانية مالية تخدم(نسبيا) أهداف التحليل المالي، أهم هذه التعديلات إعادة ترتيب عناصر الميزانية حسب درجة السيولة استحقاق ووفق مبدأ السنوية، إلا أن هذه التعديلات تعتمد بالأساس على معلومات داخلية يصعب على المحلل المالي (خاصة الخارجي)الحصول عليها.

- يصعب على المحلل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المقارنة سواء كانت زمنية (تطورها عبر الزمن) أو إمكانية (مقارنة مع شركات أخرى محلية أو أجنبية مشابهة لها) نظرا لإعتماد المخطط الوطني للمحاسبة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط مما يجعل عملية المقارنة غير ممكنة خاصة في ظروف التضخم.

- لا يتوفر في شكل الميزانية المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة ، ويصعب ذلك من إجراء المقارنة بين الدورات المالية بالإعتماد على الميزانيات ويتم بدل ذلك الاعتماد على الجداول الملحقة.

([1]) دريد كامل آل شبيب، **"مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص57-58.

([2]) فضيل لحسن، **"إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي"**، مذكرة، الجزائر، 2010، ص102.

- بدوره جدول حسابات النتائج لا يظهر معطيات الدورة السابقة من أجل المقارنة، ولم يعتمد بعض الأرصدة الوسطية المعروفة على المستوى الدولي مثل الفائض الإجمالي للاستغلال[1].

- لا يسمح جدول حسابات النتائج بتقديم رقم أعمال بشكل واضح، بحيث يكون موزعا بين مبيعات البضائع عند حساب الهامش الإجمالي والإنتاج المباع ، وأداء الخدمات عند حساب القيمة المضافة.

- إستجابة للأهداف التي حكمت ووجهة أعمال إعداد المخطط الوطني للمحاسبة، فإنه تم إعتماد تصنيف حسابات الأعباء والنواتج حسب طبيعتها في جدول حسابات النتائج، وفي ظل غياب التصنيف الوظيفي يلجأ مستخدمو جدول حسابات النتائج إلى إعداد ما يسمى بجدول تحليل الاستغلال الوظيفي من أجل الاستفادة من مزايا التحليل الوظيفي.

- لا يفرق جدول حسابات النتائج بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية.

- نظرا لأن القوائم المالية للمخطط الوطني للمحاسبة تعد وفقا لأساس الإستحقاق، فإن البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم المالية لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة الشركات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية، وعلى هذا الأساس فإن النتيجة الصافية التي يظهرها جدول حسابات النتائج لا تعبر عن القيمة الحقيقية لصافي التدفق النقدي الذي إكتسبته الشركة خلال الفترة المحاسبية، كما أن المركز المالي الذي تصوره ميزانية المؤسسة في نهاية الفترة المحاسبية لا يعبر هو الآخر عن مركزها النقدي في نهاية الفترة ومن هنا تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة والذي أهمله المخطط الوطني للمحاسبة.

- بالنسبة لجداول الملاحق نجد أن جدول حركات الذمة ليس بجدول التمويل ولا بجدول النقدية،كما لا يميز بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار والتدفقات المالية، في المقابل يسمح بإجراء مقارنة بالدورة السابقة الغائبة في الميزانية والضرورية في عملية التحليل المالي، فيما يخص جدول الأموال الخاصة فهو يعطي تحليل على أساس أصل الأموال الخاصة وليس على أساس تغيرات الأموال الخاصة.

2. **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي**: إن الشيء الجديد والمميز في النظام المحاسبي المالي هو التسمية (النظام المحاسبي المالي، المحاسبة المالية) فبدلا من تسمية المخطط المحاسبي المحدودة، فالتسمية ذات دلالة مهمة حيث أن المعايير المحاسبة الجديدة والإتجاه المحاسبي الدولي الحديث مرتبطة بالجانب المالي

(1) بكحيل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

للمؤسسات أكثر من الجانب المحاسبي، حيث أن كل عنصر يطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية ويتم إستبعاد القيمة المحاسبية المعمولة بها سابقا وإهتمامه بالتحليل المالي. كذلك تضمن النظام المحاسبي المالي نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الوارد بالمحاسبة الدولية، حيث يعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة، من العناصر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة، ويطلق إصطلاحاً على الفرق بين الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة "صافي الأصول المتداولة "أو "رأس المال العامل". ويتم تبويب وتصنيف الأصول والإلتزامات إلى أصول متداولة وغير متداولة بتحديد أصول وإلتزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار الدورة التشغيل العادية[1].

3. **إنعكاسات معايير التقارير المالية على التحليل المالي** : إن تبني معايير التقارير المالية يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات في الميزانية، فكيفية وضع الأصول والخصوم في جزأين أحدهما جاري والأخر غير جاري، لإعطاء سببين تفاصيل أكثر لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية.

تسهل معايير التقارير المالية عملية التحليل المالي للأسباب التالية[2]:

- ستكون صورة أوضح وأدق عن الإستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة؛
- هنالك تحسين في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول، ففي إطار المعاير IAS36 فإن تحديد قيمة الأصول هناك تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول ؛
- يقدر معيار 16 بأنه يمكن للمؤسسة إعادة تقييم الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية، بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف؛
- معايير التقارير المالية لا تحدد أي نتيجة وسطية معيارية ولا تعرف بالنتيجة الإستثنائية؛

([1]) أوعمران وردة، **"التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي –لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة OPGI"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، البويرة، الجزائر، 2014، ص13.

([2]) مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، **"إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة"**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مراجعة المعايير الدولية للمحاسبة(Ias/Ifrs) والمعايير الدولية للمراجعة(Isa) جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر2011، ص 13-14.

– هناك إنتقال إلزامي إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نفدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة، وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط؛

– الملاحظ هو أهمية الميزانية مقارنة بجدول حسابات النتائج ثم أهمية جدول تدفقات الخزينة مقارنة بالميزانية.

أولاً: أدوات واساليب التحليل المالي الحديث: يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من إستنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة كمصدر للبيانات، حيث يقوم التحليل المالي مهما كان إتجاهه على عنصر المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب إتجاه وطبيعة ومجال هذه الأخيرة.

أ. **التحليل الأفقي(التحليل الديناميكي)** : وهي التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة بين عناصر القوائم المالية وذلك بهدف دراسة الإتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل عنصر زيادة أو نقصان، وبمعنى أخر فإن التحليل الأفقي يتابع التغيرات في القوائم المالية زيادة أو نقصان بمرور الزمن ولهذا فإن شكل التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلاً[1].

ب. **التحليل الرأسي أو العمودي** : الهدف الثاني للتحليل القوائم المالية هو عمل تحليل رأسي للقوائم المالية، حيث أن التحليل الأفقي للقوائم المالية يلقى الضوء على التغيرات في البند بمرور الوقت، بينما التحليل الرأسي يكشف عن علاقة كل بند في القائمة بقاعدة معينة تأخذ نسبة 100% ، وكل بند آخر في القائمة المالية يتم إرجاعه كنسبة لهذا الأساس، فعلى سبيل المثال، فإنه عندما تخضع قائمة الدخل للتحليل الرأسي فإن صافي المبيعات يكون هو الأساس[2].

تم توجيه مجموعة من الانتقادات إلى هذا الأسلوب التحليلي، كونه يعتبر تحليلا ساكنا لا يمكنه أن يعبر عن الصورة الكاملة لأداء الشركة، لأنه يحتاج إلى قائمتين من سنة مالية واحدة[3].

ثانياً: مزايا التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي: إن إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ستكون له أثار إيجابية على عملية التحليل المالي نذكر منها ما يلي[1]:

(1) حمزة محمود الزبيدي،" **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص64.

(2) طارق عبد العال حماد، "**الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، الطبعة الأولى، دار الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص221.

(3) بن مالك عمار، " **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2010، ص37.

أ. **الميزانية**: هناك تقارب ما بين الميزانية المالية والميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يسهل من مهمة المحلل المالي في الحصول على الميزانية المالية، نظرا لتوفر معظم مبادئ إعداد الميزانية المالية في الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، مثل مبدأ السيولة–استحقاق في ترتيب عناصر الأصول والخصوم، مبدأ السنوية في الفصل بين الأصول والخصوم الجارية وغير الجارية، مبدأ الحذر في التقييم، كما أن النظام المحاسبي المالي يأخذ بعين الإعتبار مبدأ القيمة الحقيقية في تقييم عناصر أصول الميزانية، بالإضافة إلى ذلك توفر الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة، وهذا ما يمكن من إجراء المقارنة بين الدورات المالية بالاعتماد على الميزانيات بدل الإعتماد على الملاحق،كما يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات على إدراج الأصول المتحصل عليها عن طريق التمويل الايجاري كالتزامات ضمن الخصوم، وهذا ما يظهر للمحلل المالي المديونية الحقيقية للمؤسسة، ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بها، وقياس الطاقة الإقتراضية الحقيقية للمؤسسة.

ب. **حساب النتائج**: يبرز جدول حساب النتائج حسب الطبيعة كيفية تشكل النتيجة حسب الدورات الرئيسية لنشاط المؤسسة وهي: دورة الإستغلال، الإستثمار التمويل، والدورة الاستثنائية، ويضيف أرصدة ذات أهمية مثل الفائض الإجمالي للإستغلال والذي يبرز نتيجة الإستغلال قبل أثر سياسة إهتلاك الإستثمارات، ورصيد النتيجة المالية التي تبرز السياسة التمويلية في المؤسسة، كما يوفر جدول حساب النتائج معطيات الدورة السابقة، ما يسمح بإجراء المقارنة بين الدورات.

ت. **جدول تغيرات الأموال الخاصة**: رغم أن جدول التغيرات في الأموال الخاصة لا يتم تحليله بطريقة مباشرة، إلاّ أن قراءته المالية مهمة جدا بالنسبة للمحلل المالي، حيث تمكنه من معرفة طبيعة العمليات التي أثرت في الأموال الخاصة سواء بالزيادة أو النقصان.

ث. **جدول تدفقات الخزينة**: يكتسي جدول تدفقات الخزينة أهمية بالغة في التحليل المالي تتجلى في أنه يسمح بقياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها ويظهر مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين. كما يسمح بإبراز الهوة بين النتيجة والخزينة، وقياس أثر التدفقات الإستثمارية والتمويلية على الربحية، وإبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك يساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونه يستبعد الآثار الناجمة عن إستخدام المعالجات المحاسبية المختلفة، ويعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت، ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

([1]) لحسن فضيل، مرجع سبق ذكره، ص100-105.

ج. **الملحق**: هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق وهما الطابع الملائم للإعلام، والأهمية النسبية، وعليه فإن الملحق لا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي يصدره مستخدمو القوائم المالية بما فيهم المحللون الماليون على ممتلكات المؤسسة و وضعيتها المالية.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، تبين أن هنالك العديد من المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني كالقرض الإيجاري، الضرائب المؤجلة، تقييم الإستثمارات...إلخ

ولقد تطرقنا لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجدنا أن مفهوم هذه الأخيرة آثار جدلا كبيرا في مجال الإقتصاد إذ لم يحسم إلى حد الأن في وضع تعريف متفق عليه عالميا.

وقد إنعكس هذا النظام على العديد من العناصر المتعلقة بالجانب المحاسبي للمؤسسة كإنعكاسه على قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي وكذا إنعكاسه على القوائم المالية والتحليل المالي والجانب الضريبي.

ورغم المزايا المتاحة من تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى أن هناك صعوبات تعترضه مما يستوجب على المؤسسات تحضير نفسها لتغلب على هذه الصعوبات.

تمهيد:

قصد الإلمام بموضوع الدراسة وإكمال الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول الثانية السابقة والإجابة عن الإشكالية الرئيسية، سنحاول من خلال هذا الفصل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي لإستخلاص نتائج ميدانية تمكن من التأكد من صحة الفرضيات من عدها.

ولهذا إخترنا إعداد إستمارة إستبيان تحتوي على مجموعة أسئلة متعلقة بإشكالية البحث تم توزيعها على مجموعة من المحاسبين في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة، وقمنا بتحليل نتائج الإستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي كالتكرار والوسط الحاسبي والانحراف المعياري، من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS إصدار 17 V .

وبالتالي فستتمحور الدارسة في هذا الفصل حول مايلي:

المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة؛

المبحث الثاني: الجانب المنهجي والإجرائي للدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة.

قصد معرفة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة، إعتمدنا على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية الطاقة والمناجم لولاية سكيكدة،خلال الفترة من2008-2017.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة من 2008- 2018 (الثلاثي الأول):

1 – تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة:

في وقتنا الحاضر أصبحت PME تحتل مكانة هامة في الإقتصاد الوطني وهو الأمر الذي جعلها في تطور مستمر حيث بلغ عددها سنة 2018 (الثلاثي الأول) 12544 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الجدول رقم (3-1): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2008-2018 (الثلاثي الأول):

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تعداد PME	7208	7871	8455	9041	9675	10156	10668	11718	12374	12554

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم لولاية سكيكدة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر حيث كان عددها سنة 2009 حوالي 7208 مؤسسة إلى أن وصل سنة في الثلاثي الأول لسنة 2018 ما يقارب 12554 .إذ بلغت الزيادة السنوية لها تقريبا أكثر من 550 مؤسسة سنويا.

1 – نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة:

الجدول التالي يبين نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من2008-2017.

الجدول رقم (3-2): نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2008-2017:

السنوات	نسب PME%
2010-2009	9.20
2011-2010	7.42
2012-2011	6.93
2013-2012	7.01
2014-2013	5.00
2015-2014	5.04
2016-2015	9.84
2017-2016	5.59

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات مديرية الطاقة والمناجم.

يتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدبدب مستمر، إذ بلغت نسبة التطور في المتوسط 7%.

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نطاق واسع في ولاية سكيكدة، سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح توزيع هذه المؤسسات في الولاية.

1 – توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية:

الجدول رقم (3-3): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات وعدد العمال:

البلديات	المؤسسات		العمال	
	العدد	%	العدد	%
سكيكدة	4564	36.35	14804	39.09
حمادي كرومة	595	4.37	2997	7.90
فلفلة	295	2.34	1110	2.92
رمضان جمال	316	2.51	853	2.25
الحروش	687	5.60	1469	3.87
صالح بوشعور	246	2.00	647	1.70
عزابة	975	7.76	2543	6.70
سيدي مزغيش	232	0.25	635	1.67

تمالوس	523	4.16	940	2.4
أم الطوب	314	2.50	645	1.70
القل	821	6.53	2543	6.70
البلديات الأخرى	2986	21.39	8716	22.99
المجموع	12554	100	37902	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات مديرة الطاقة والمناجم.

يتضح لنا من خلال الجدول أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متواجدة ببلدية سكيكدة، بحيث بلغت نسبتها 36.35%، كما تشغل نسبة كبيرة من العمالة إذ تصل نسبها إلى 39.9%، ثم تليها بلدية عزابة بنسبة 7.76% وتليهم بلدية القل بنسبة 6.35% وفي المرتبة الرابعة بلدية الحروش.

2 – عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في ولاية سكيكدة:

الجدول رقم (3-4): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في ولاية سكيكدة:

الرقم	حجم المؤسسة	عدد المؤسسات
1	مصغرة (TPE)	11985
2	صغيرة	505
3	متوسطة	64
المجموع		12554

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الإحصائيات مديرية الطاقة والمناجم.

المبحث الثاني: الجانب المنهجي والإجرائي للدراسة.

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض منهج وتقنيات الدراسة، وكذا محددات الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: تقنيات الدراسة ومحددات الدراسة الميدانية:

1- منهج وحدود الدراسة:

1 1- المنهج:

بالنسبة للمنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل البينات والمعلومات المتحصل عليها من هذا الإستبيان، ومن ثم تحديد النتائج المترتبة من هذا التحليل.

1 2 -حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ركزت هذه الدراسة على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سكيكدة.

الحدود الزمنية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه، حيث استغرقت حوالي شهرين من أفريل إلى غاية شهر ماي 2018، وذلك بدءا من إعداد وتحضير الإستبيان، ثم توزيعه، ثم جمع الإستمارات ومعالجتها.

الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات مجموعة من المحاسبين العاملين في مجال المحاسبة وذوي الخبرة والصلة بمهنة المحاسبة في المؤسسات المكونة للعينة.

الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على موضوع الدراسة، وهو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة.

2 - أدوات جمع البيانات وأساليب معالجتها:

2 1 -أدوات ومصادر جمع البيانات:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المصادر التالية:

- الإستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة، وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، وتفريغها وتحليلها بإستخدام برنامج SPSS V17.

كما تم إستخدام الأدوات التالية:

- **الإستبيان:** هو الأداة الأساسية التي إستخدمت في جمع بيانات الدراسة، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة مكونة من 28 عبارة موزعة على محورين.
- **الملاحظة:** تعتبر الملاحظة من المراحل التمهيدية التي تستعمل في البحث وجمع البيانات، حيث ساعدت على إثراء معلوماتنا.

2- 2- أساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

في عملية التحليل إعتمادنا على الأساليب الإحصائية التالية الوصفية والإستدلالية التالية:

- **النسب المئوية:** وذلك لمعرفة البيانات والخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة. الأسئلة.
- **الوسط الحسابي:** وهو أحد المؤشرات التي تقوم بترتيب النتائج حسب أهميتها.
- **الإنحراف المعياري:** كان إستخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي .
- **إختبار T:** وهذا لمعرفة إذا كانت النتائج المتحصل عليها ذات دلالة إحصائية أو لا.
- **إختبار ألفا كرونباخ:** وذلك لمعرفة صدق وثبات الإستمارة.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينته:

1- مجتمع الدراسة:

إشتمل مجتمع الدراسة على قطاع المؤسسات المتوسطة في ولاية سكيكدة والتي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي، بحيث قمنا بدراسة إستكشافية لهذه المؤسسات وجدنا أن نسبة 99.40% إجمالي هذه المؤسسات معفاة من تطبيق النظام النظام المحاسبي المالي ةوتطبق محاسبة مبسطة وعليه تكون مجتمع الدراسة من المؤسسات المتوسطة والتي تمثل نسبة 0.5% وقد قمنا بالتركيز على أن يكون أفراد العينة من ذوي الخبرة العلمية والعملية، حيث تكون المجتمع من محاسبين وإطارات محاسبية ومالية ورؤساء مصالح وتقنيين في المحاسبة ووظائف أخرى، تدخل في مجال المحاسبة وذلك بهدف قدرة الأفراد على التعامل مع موضوع الدراسة والحصول على معلومات ذات مصداقية.

2- عينة الدراسة:

بالنسبة لعينة الدراسة تم تحديدها بصفة الحصر الشامل، بحيث وزعنا قرابة 68 إستبيان على المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة وقد تم إسترجاع 65 إستبيان 59 منها كانت صالحة للتحليل و06 ملغاة و3 مفقودين.

الجدول رقم (3-5): إحصائيات إستمارة الإستبيان:

البيان	الإستمارات
عدد الاستمارات الموزعة	68
عدد الاستمارات المستلمة	65
عدد الاستمارات المعتمدة	59
عدد الاستمارات الملغاة	6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على استمارات الإستبيان.

المطلب الثالث: عرض الإستبيان:

خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلى أهم مراحل إعداد الإستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها.

1- تصميم الإستبيان:

عند تصميم الإستبيان حاولنا مراعاة مجموعة من النقاط كأن تكون أسئلة الإستمارة بسيطة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين، وتكون بعيدة كل البعد عن الغموض والتعمق وطول الأسئلة الذي يجعل أفراد العينة يشعرون بالملل

كما تم ربط الأسئلة بالأهداف المراد الوصول إليها، وإيجاد الإجابة على فرضيات البحث، وقد تمحورت الأسئلة عن واقع تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى تماشيه مع معايير المحاسبة الدولية والخاصة بهذه المؤسسات وعراقيل تطبيق هذا النظام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد إستعنا بالدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وكدى أراء بعض الأساتذة، لتحكيم الإستمارة.

2- هيكل الإستبيان:

وقد تضمن الإستبيان على 28 سؤال متسلسل يمكن تقسيمها إلى مايلي:

الجزء الأول: تضمن معلومات شخصية حول أفراد العينة.

الجزء الثاني: تضمن مجموعة الأسئلة التي تقود إلى الإجابة عن الفرضيات، وقسم إلى محورين.

المحور الأول: تضمن هذا المحور 11 سؤال متعلق بفرضية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، والمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني:تضمن هذا المحور 17سؤال متعلق بفرضية إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطبق النظام المحاسبي المالي بكفاءة عالية في ظل نظام المعلومات.

كما تم إعداد أسئلة الإستبيان على أساس مقياس ليكارت الخماسي.

جدول رقم (3-6): مقياس ليكارت الخماسي:

التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الإستبيان.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

من خلال هذا المبحث سوف يتم تحليل ووصف إجابات عينة الدراسة، ومن ثمت إستنتاج إتجاه عينة الدراسة.

المطلب الأول: إختبار ثباث وصدق الإستبيان:

1- إختبار ثباث الإستبيان:

من أجل إختبار ثبات الإستبيان إستخدمنا المؤشر الإحصائي ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach).

جدول رقم(3-7): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثباث الإستبيان:

عدد عبارات الإستبيان	قيمة معامل ألفا كرونباخ
28	0.81

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع عبارات الإستبيان مرتفعة حيث بلغت 0.81 وهذا يدل الإرتباط الجيد بين الإجابات وثباتها، وعليه يمكن القول أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الإعتماد عليه في الدراسة.

2- إختبار الصدق الظاهري للإستبيان:

تم عرض الإستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين في المحاسبة والإحصاء لتحكيم الإستبيان والتأكد من الجانب الموضوعي له ومن هؤلاء الأساتذة:

الأستاذ كيموش بلال، الأستاذة زيرق سوسن، الأستاذ رماش كمال، الأستاذ رابحي دراجي، الأستاذ فروم محمد الصالح والأستاذ فيلالي مرزوق.

وبعد الملاحظات القيمة المقدمة من طرف الأساتذة المحكمين تم تصحيح الأخطاء وتعديل الإستبيان.

المطلب الثاني: تحليل الفقرات وإختبار ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة:

بعد إدخال البيانات في برنامج SPSS وفق مقياس ليكارت الخماسي تم تحديد طول فئة مقياس ليكارت (الحدود الدنيا و العليا) المستخدمة في الدراسة، وقد تم إتباع الخطوات الأتية:

1 - حساب المدى (5-1=4).

2 - حساب طول الفئة بتقسيم المدى على فترات مقياس ليكارت الخماسي (5/4=0.8).

3 - إضافة القيمة المحددة سابقا إلى أقل قيمة في مقياس ليكارت وهي:

الجدول رقم(3-8): طول الفئات:

الفئة	]1.79-1.00]	]2.59-1.80]	]3.39-2.60]	]4.19-3.40]	[5.00-4.20]
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
نسبة القبول	مرفوضة	مرفوضة	دنيا	متوسطة	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- نتائج عينة الدراسة:

1 1 توزيع أفراد العينة حسب النوع:

الجدول رقم (3-9): توزيع أفراد العينة حسب النوع:

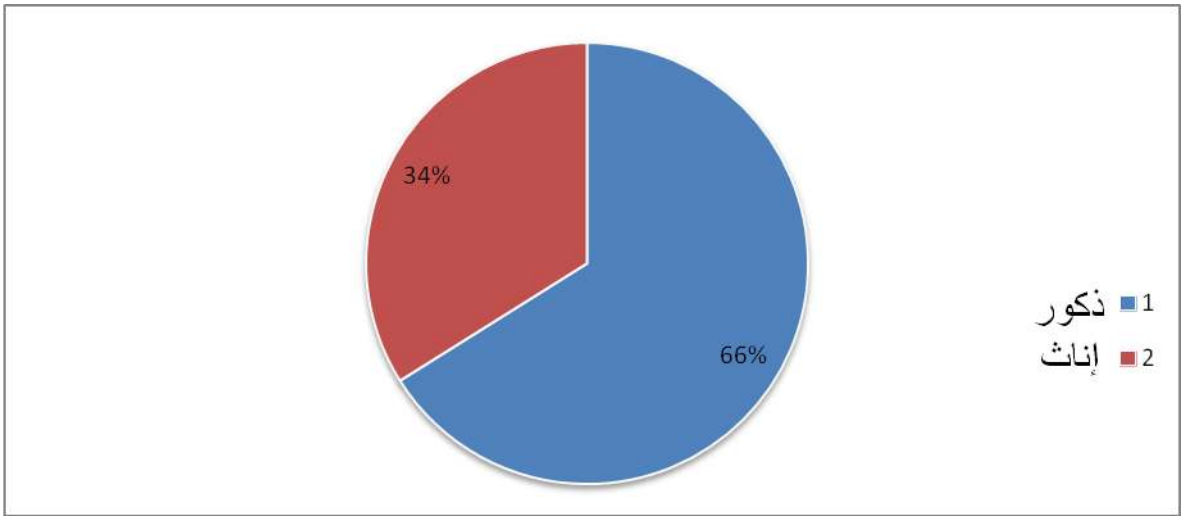
النوع	التكرار	النسبة %
ذكور	39	66.1
إناث	20	33.9
المجموع	59	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية المستجوبين هم من فئة الذكور وقد بلغت نسبتهم (66.1%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالإناث التي تمثل (33.9%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهذا بسبب سيطرة الذكور على هذه المهمة في المؤسسات المتوسطة، لكن نلاحظ أن هذه النسبة بدأت تتراجع مقارنة بالسنوات السابقة وهذا يدل ظهور المنافسة من طرف الإناث في هذه المهمة.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): نسبة أفراد عينة الدراسة حسب النوع:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss وبرنامج Excel .

1 2 –توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم(3-10): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

	التكرار	النسبة
ليسانس	31	52.5
ماستر	19	32.2
ماجستر	4	6.8
دكتراه	-	-
أخرى	5	8.5
المجموع	59	100

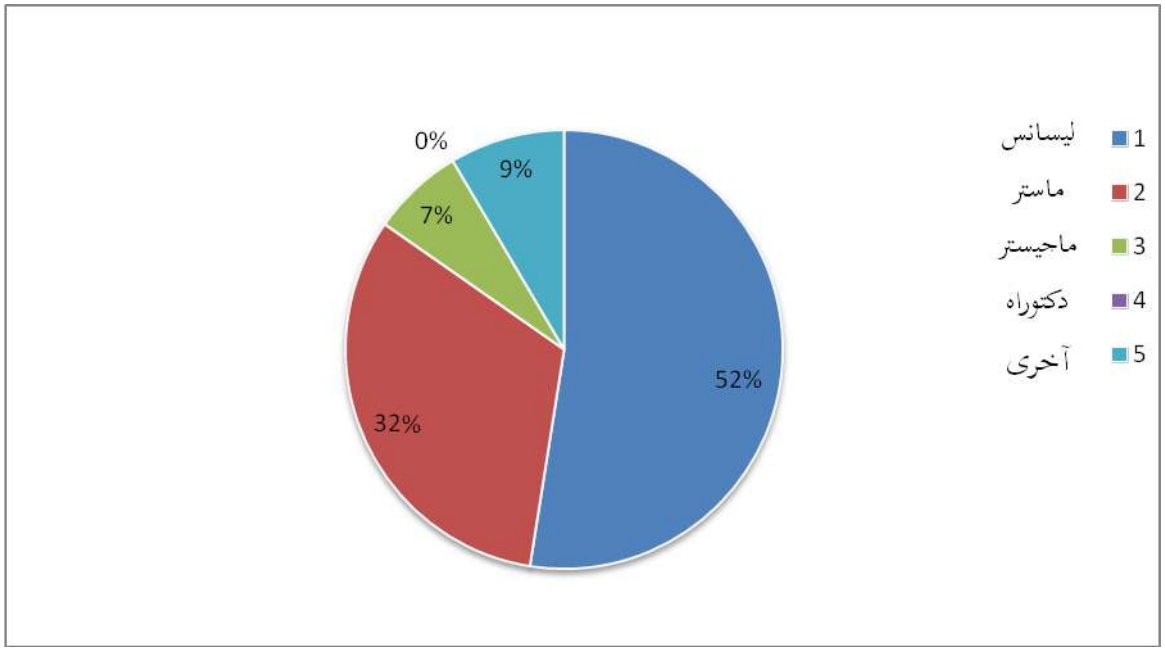
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن المستوى التعليمي لأفراد العينة مرتفع بحيث أن 52.2% من المستجوبين متحصلين على شهادة ليسانس، وتليها نسبة 32.2% والتي تشمل المتحصلين على شهادة ماستر، ثم نسبة 6.8% للمتحصلين على الماجستر،بينما كان هناك غياب مؤهل الدكتوراه، كما بلغت نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادات أخرى 8.5% وهذا راجع لطبيعة

العمل الإداري وخاصة مهنة المحاسبة التي تتطلب توفر مستوى تعليمي عالي وهذا يؤكد على حرص المؤسسة للإستفادة من الخبرات الأكاديمية لتحسين الأداء المقدم.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): نسبة أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss وبرنامج Excel .

1 3 توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

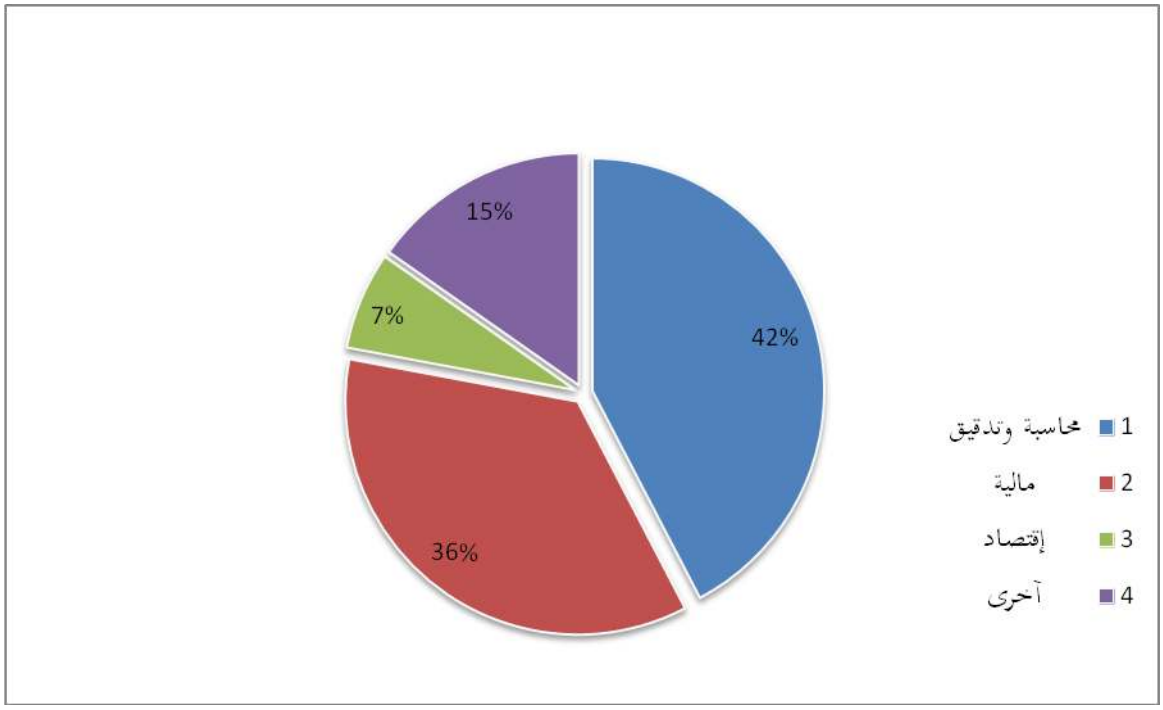
الجدول رقم (3-11): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

	التكرارات	النسبة
محاسبة وتدقيق	25	42.4
مالية	21	35.6
علوم اقتصادية	4	6.8
أخرى	9	15.3
المجموع	59	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

نجد من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة متخصصين في المحاسبة والتدقيق بنسبة 42.4% يليها تخصص المالية بنسبة 35.6% ثم التخصصات الأخرى بنسبة 15.3% كما نجد نسبة 6.8% تحوزها التخصصات الأخرى وهذا يدل على أن تخصصات المحاسبة والمالية هي المطلوبة والمرغوبة لشغل وظائف المحاسبة في المؤسسات وتمكنهم من إحتراف مهنة المحاسبة وتعطيهم رصيد نظري عن المهنة مقارنة بالتخصصات الأخرى، يمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل:

الشكل رقم (3-3): نسبة أفراد العينة حسب التخصص العلمي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

1-4 - توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

الجدول رقم (3-12): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

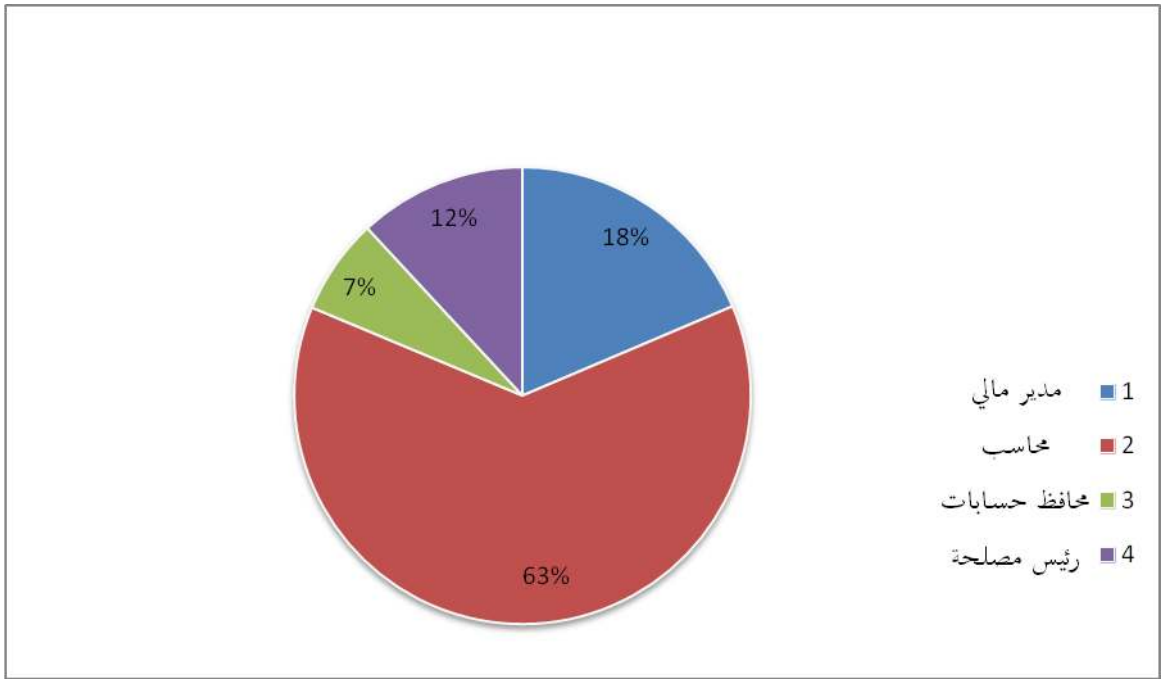
	التكرارات	النسبة
مدير مالي	11	18.6
محاسب	37	62.6
محافظ حسابات	4	6.8
رئيس مصلحة	7	11.7
المجموع	59	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العينة المستجوبة كانت أغلبها من المحاسبين بنسبة 62.7% ثم تليها وظيفة المدير المالي بنسبة 18.6% في حين كانت نسبة روؤساء المصالح ومحافظ الحسابات ضئيلة بنسب 11.9% و 6.8% على التوالي وذلك لأن المحاسبين هم من لديهم المعرفة الواسعة عن واقع المحاسبة في المؤسسة.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): نسب أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

1 5 توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (3-13): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

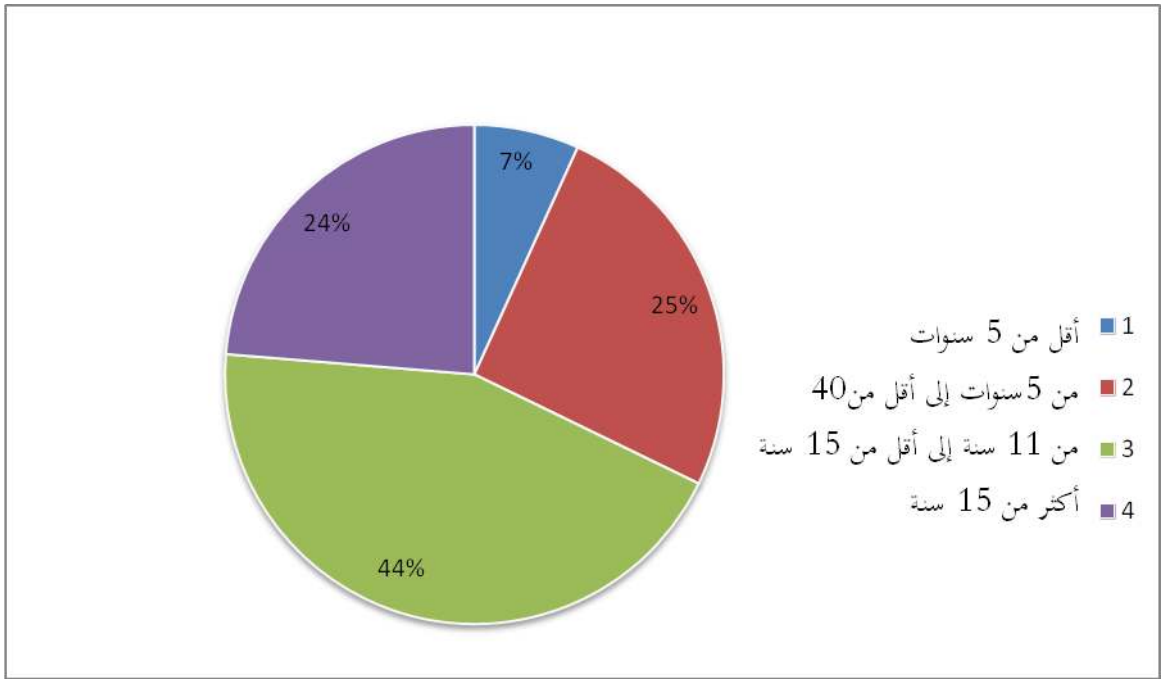
	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	4	6.8
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	15	25.4
من 11 سنة إلى أقل من 15 سنة	26	44.1
أكثر من 15 سنة	14	23.7
المجموع	59	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة من فئة الخبرة(من 11 سنة إلى أقل من 15 سنة) بنسبة 44.1% ثم تأتي فئة (من 5 سنوات إلى أقل من10 سنوات) بنسبة 25.4 % ثم فئة الأكثر من 15 سنة بنسبة 23.7% وفي الأخير فئة الأقل من 5 سنوات، وهذا في صالح الدراسة لأن الخبرة تسمح لأفراد العينة بتكوين رصيد من المعرفة عن التغيرات الحاصلة في المؤسسة وإمكانية تقييمها ومقارنتها.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): نسبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

1 6 توزيع أفراد العينة حسب القطاع:

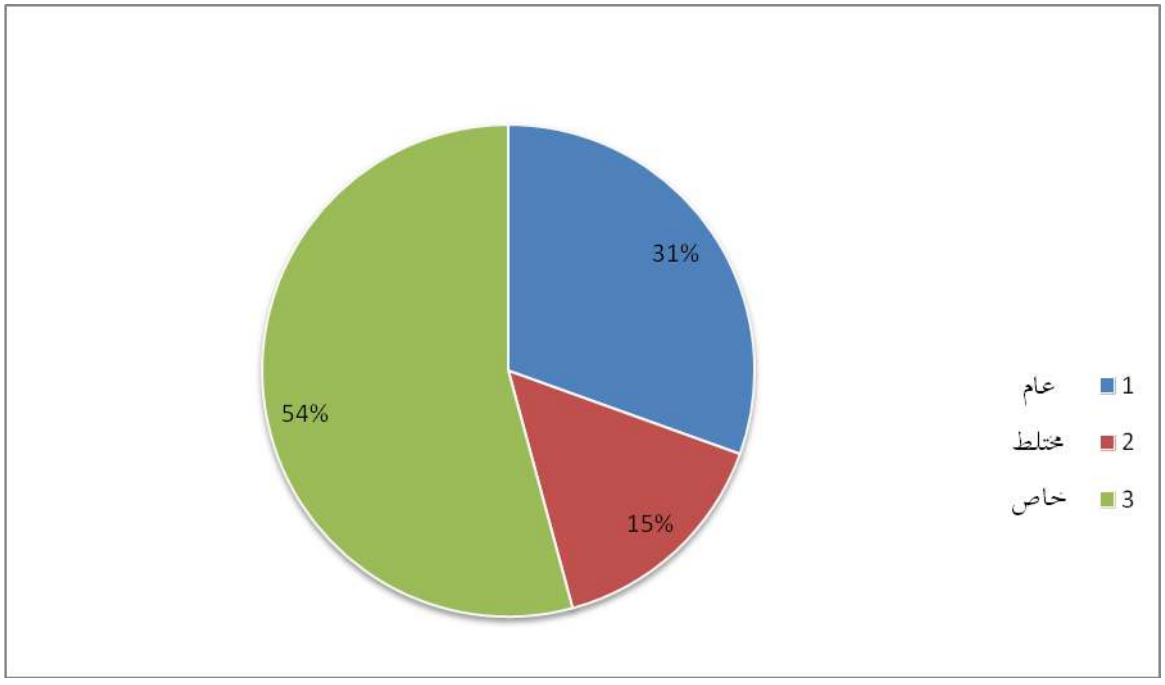
الجدول رقم (3-14): توزيع أفراد العينة حسب القطاع:

	التكرار	النسبة
عامة	18	30.5
مختلطة	9	15.3
خاصة	32	54.2
المجموع	59	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول معظم المستجوبين ينتمون إلى المؤسسات الخاصة بنسبة 54.4% وهذا بسبب أن مجتمع الدراسة مكون أغلبه من مؤسسات خاصة وذلك لأن الإقتصاد الجزائري ذو توجه رأس مالي ويشجع على الإستثمار الخاص، في حين نجد نسبة 15.3% من المستجوبين ينتمون للقطاع المختلط، ونسبة 15.3% من المستجوبين ينتمون للقطاع العام.

الشكل رقم (3-6): نسبة توزيع الأفراد حسب القطاع:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

1 7 توزيع أفراد العينة حسب النشاط:

الجدول رقم (3-15): توزيع أفراد العينة حسب النشاط:

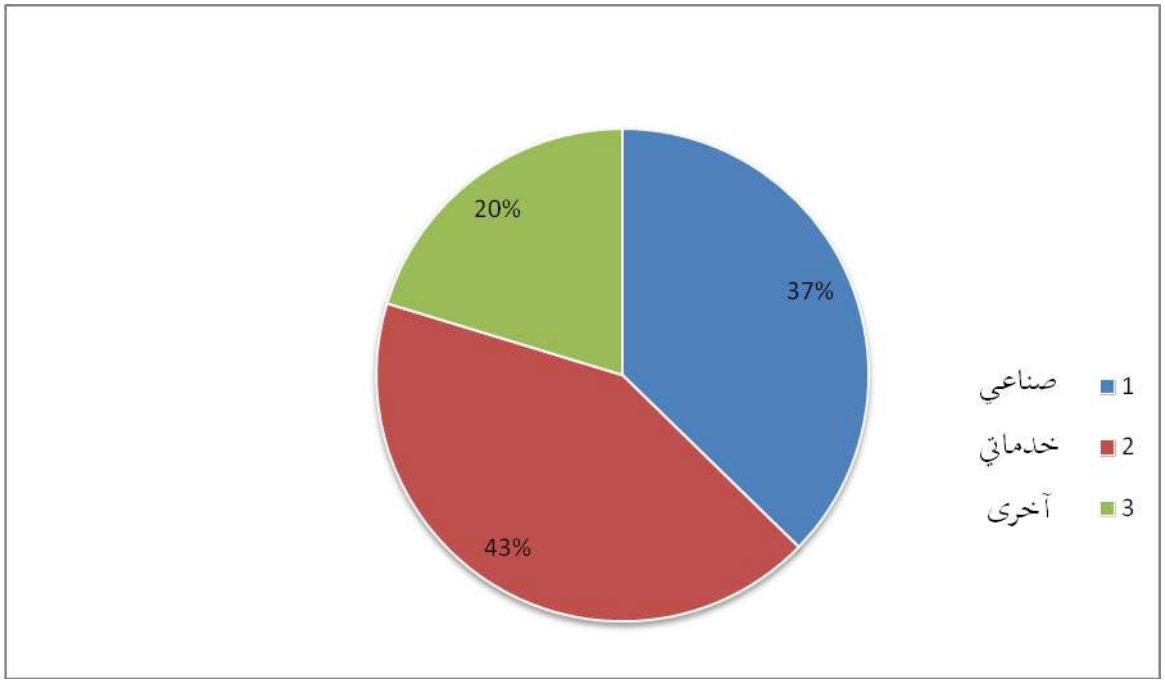
	التكرار	النسبة
صناعي	22	37.3
خدماتي	25	42.4
آخرى	12	20.3
المجموع	59	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلبية المستجوبين ينتمون إلى النشاط الخدماتي بنسبة 42.5%، وهذا لأن أغلبية المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة ذات نشاط خدماتي في حين نجد نسبة 37.3% للمستجوبين الذين ينتمون لنشاط الصناعي، ونسبة 20.3% للمستجوبين الذين ينتمون للأنشطة الأخرى.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): نسبة أفراد العينة حسب النشاط:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

2 – تحليل الفقرات ومناقشة نتائج الفرضيات:

قمنا بإستخدام إختبار T للعينة الواحدة (one sampel T test) فإذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.00 ومستوى المعنوية أقل من 0.05 تكون العبارة إيجابية، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى العبارة الإستبيانية، وتكون العبارة سلبية إذا كانت قيمة T الجدولية أكبر من قيمة T المحسوبة ومستوى المعنوية أقل من 0.05 بمعنى أن الأفراد لا يوافقون على محتوى العبارة وتكون أراء العينة محايدة عندما يكون مستوى المعنوية أكبر من0.05.

1 – تحليل عبارات المحور الأول:

يبين الجدول التالي أراء عينة الدراسة حول المحور الأول.

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتماشيه مع معايير المحاسبة الدولية.

الجدول رقم (3-16): إحصائيات المحور الأول:

	غ.موافق بشدة		غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف	قيمة T	مستوى المعنوية	درجة الموافقة
عبارة 1	ت	_	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	00.0	موافق
	%	_	18.6	-	78	3.4					
عبارة 2	ت	_	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	00.0	موافق
	%	_	18.6	-	78	3.4					
عبارة 3	ت	_	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	00.0	موافق
	%		18.6	-	78	3.4					
عبارة 4	ت	2	8	-	48	1	3.64	0.86	5.71	0.00	موافق
	%	3.4	13.6	-	81.4	1.7					
عبارة 5	ت	_	11	-	45	2	3.66	0.82	6.1	0.00	موافق
	%	_	18.6	-	78	3.4					

عبارة 6	ت	_	5	-	52	1	3.86	0.6	11.05	0.00	موافق
	%	_	8.5	-	88.1	3.4					
عبارة 7	ت	_	26	-	33		3.11	1	0.91	0.36	محايد
	%	_	44.1	-	55.9						
عبارة 8	ت	_	27	-	32		3.08	1	0.64	0.52	محايد
	%	_	45.8	-	54.2						
عبارة 9	ت	_	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	0.00	موافق
	%	_	18.6	-	78	3.4					
عبارة 10	ت	_	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	0.00	موافق
	%	_	18.6	-	78	3.4					
عبارة 11	ت	_	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	0.00	موافق
	%	_	18.6	-	78	3.4					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج المتحصل عليها والتي تعبر عن وجهة نظر المستجوبين حول تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع النظام المحاسبي و المعاير الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . أن معظمها أخذت درجة موافق بإنحراف معياري يتراوح من 0.6 إلى 1 وبمستوى معنوية أقل من 0.05 و T كانت قيمته في الأغلب أكبر من 2.00 وعليه سوف نستعرض تحليل لكل عبارة في المحور.

- في العبارة الأولى بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.66 ومستوى معنوية 0.00 و T 6.17 وعليه فإن العبارة أخذت درجة موافقة وأغلبية العينة موافقون بأن المؤسسات المتوسطة كانت جاهزة لإستعاب الإجراءات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، وقد تحقق ذلك بتكوين الموارد البشرية وإعطاء صورة قبلية عن النظام المحاسبي المالي.
- في العبارة الثانية بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.66 ومستوى معنوية 0.00 و T 6.17 وعليه فإن العبارة أخذت درجة موافقة وأغلبية العينة توافق بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلتزمت بتطبيق قرار التعليمة رقم 11-07 فيما يتعلق بتطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي ، لأن التعليمة كانت إجبارية وعامة على كل المؤسسات التي حددها القانون والمؤسسة التي تخالفه تتعرض للعقوبة القانونية.

- في العبارة الثالثة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.64 ومستوى معنوية 0.00 و T 6.17 وعليه فإن العبارة أخذت درجة موافقة وأغلبية العينة توافق . على أن البيئة الإقتصادية والقانونية والمالية حفزت على تطبيق SCF بفعالية. بحيث أنه خصصت ميزانية مالية خاصة لتغطية أعباء الإنتقال أما البيئة القانونية فقد عملت على وضع التعليمات وقواعد تسهل عملية الإنتقال.
- في العبارة الرابعة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.66 ومستوى معنوية 0.00 و T 5.71، وعليه فإن العبارة أخذت درجة موافقة وأغلبية العينة توافق على أنه تم تصميم مخطط حسابي خاص بالمؤسسة، فبعد تبني النظام المحاسبي المالي أخذت كل مؤسسة بوضع أرقام حسابات فرعية خاصة بها لكن دون المساس بالأرقام الرئيسية، وهذا لتسهيل وتنظيم العمل المحاسبي للمؤسسة.
- في العبارة الخامسة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.66 ومستوى معنوية 0.00 و T 6.1 وعليه فإن العبارة أخذت درجة موافقة وأغلبية العينة موافقون أن الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهم هو تغيير أرقام حسابات فقط.
- في العبارة السادسة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.86 ومستوى معنوية 0.00 و T 11.05 وعليه فإن العبارة أخذت درجة موافقة أي أن أفراد العينة موافقون أن النظام المحاسبي المالي أحدث تغيرات وظيفية في مؤسستهم بحيث أصبح المحاسب إسمه محاسب مالي.
- في العبارة السابعة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.11 ومستوى معنوية 0.36 و T 0.91 وعليه فإن العبارة أخذت درجة محداية. وهذا يدل أن معظم المؤسسات التي لا تطبق المعاير الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- في العبارة الثامنة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.08 ومستوى معنوية 0.52 و T 0.64، وعليه فإن عبارة ظهور المعاير الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل القوائم المالية أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية أخذت درجة المحايدة.
- في العبارة التاسعة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.66 ومستوى معنوية 0.00 و T 6.17 وعليه فإن العبارة وعليه أخذت درجة الموافقة، وأغلبية العينة يوافقون على أنه يتوجب تحيين SCF مع المعاير الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن الضروري القيام بتجديد دائم و مستمر للنظام المحاسبي المالي وفق التجديدات التي تصدرها المعاير الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتماشى معها.
- في العبارة العاشرة بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.66 ومستوى معنوية 0.00 و T 6.17 وعليه فإن العبارة أخذت درجة موافقة، وأغلبية أفراد العينة يوافقون أن المعيار الدولي ي المعاير الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقق للتقارير المالية نفس جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بـIFRS.

في العبارة الحادية عشر بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.66 ومستوى معنوية 0.00 و 6.17 T وعليه فإن العبارة أخذت درجة الموافقة، وهذا يشير أن مجلس المحاسبة ساهم في ضمان ممارسة جيدة للنظام المحاسبي المالي، و ذلك من خلال إعداد التعليمات خاصة الـ15 الأولى التي تعالج تطبيق وكيفية المعالجة والتحول إلى النظام المحاسبي المالي.

2 – تحليل عبارات المحور الثاني:

من الجدول الأتي سوف تستعرض إجابات المستجوبين حول عبارات المحور الثاني.

المحور الثاني: كفاءة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات المتوسطة في ظل نظام المعلومات المحاسبي.

الجدول رقم(3-17): إحصائيات المحور الثاني:

	غ.موافق بشدة		غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف	قيمة T	مستوى المعنوية	درجة الموافقة
عبارة 1	ت	-	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	0.00	موافق
	%	-	18.6	-	78	3.4					
عبارة 2	ت	-	9	1	25	24	4.08	1.02	8.15	0.00	موافق
	%	-	15.3	1.7	42.4	40.7					
عبارة 3	ت	-	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	0.00	موافق
	%	-	18.6	-	78	3.4					
عبارة 4	ت	-	11	-	46	2	3.66	0.82	6.17	0.00	موافق
	%	-	18.6	-	78	3.4					
عبارة 5	ت	1	8	-	48	2	3.71	0.81	6.74	0.00	موافق
	%	1.7	13.6	-	81.4	3.4					
عبارة 6	ت	1	6	-	48	4	3.81	0.77	8.05	0.00	موافق
	%	1.7	10.2	-	81.4	6.8					
عبارة 7	ت	1	11	-	45	2	3.61	0.89	5.26	0.00	موافق
	%	1.7	18.6	-	76.3	3.4					
عبارة 8	ت	1	6	-	52		3.74	0.70	8.07	0.00	موافق
	%	1.7	10.2	-	88.1						

عبارة 9	ت	5	1	-	39	11	3.94	1.04	7.00	0.00	موافق
	%	8.5	1.7	-	66.1	23.7					
عبارة 10	ت	3	26	-	30		2.96	1.08	0.2-	0.81	محايد
	%	5.1	44.1	-	50.8						
عبارة 11	ت	-	11	2	33	13	3.81	0.9	6.30	0.00	موافق
	%	-	18.6	3.4	55.9	22					
عبارة 12	ت	1	35	-	22	1	2.77	1.03	1.63-	0.10	محايد
	%	1.7	59.3	-	37.3	1.7					
عبارة 13	ت	3	2	-	33	21	4.22	0.74	12.59	0.00	موافق
	%	5.1	3.4	-	55.9	35.6					
عبارة 14	ت	3	26	1	24	5	3.03	1.18	0.21	0.82	محايد
	%	5.1	44.1	1.7	40.7	8.5					
عبارة 15	ت	-	3	1	51	4	3.94	0.53	31.52	0.00	موافق
	%	-	5.1	1.7	86.4	6.8					
عبارة 16	ت	-	3	-	54	2	3.93	0.48	14.71	0.00	موافق
	%	-	5.1	-	91.5	3.4					
عبارة 17	ت	1	2	-	53	3	3.92	0.58	12.27	0.00	موافق
	%	1.7	3.4	-	89.8	5.1					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدل أن معظم أراء العينة تتجه نحو موافق، أي نحو الفئة الرابعة من سلم ليكارت وهذا إيجابي بالنسبة لنا، بحيث إستطعنا معرفة تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع النظام المحاسبي المالي، وقد كان الوسط الحسابي من 2.77 إلى 4.22 و الإنحراف المعياري يتراوح بين 0.48 و1.18 وبمستوى معنوية أقل من 0.05 في الأغلب وبقيمة T أكبر من قيمة T الجدولية.

وسوف نقوم بتحليل جميع عبارة المحور:

- العبارة الأولى بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.66 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 6.17 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد الغينة موافقون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية

المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالنظام المحاسبي المالي يستمد قواعده من المعايير المحاسبية مما يعطي قوائم مالية تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة.

- العبارة الثانية بلغ فيها المتوسط الحسابي 4.08 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 8.15 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة موافقون أن الوظيفة المحاسبية كانت الأكثر تأثرا بالنظام المحاسبي المالي، وذلك لأن النظام المحاسبي جاء لتنظيم وضبط القواعد المحاسبية فمن الطبيعي أن تتأثر الوظيفة المحاسبية به على غرار الوظائف الأخرى.
- العبارة الثالثة بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.66 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 6.17 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن الثقافة المحاسبية المحلية تتلائم مع تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- العبارة الرابعة بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.66 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 6.17 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن تطبيق النظام المحاسبي المالي، حسن من نمو وتنافسية المؤسسات المتوسطة، فالنظام المحاسبي المالي جعل القوائم المالية ذات مصداقية عالية وسمح بمقارنتها داخليا وخارجيا مما شجع على الإستثمار الأجنبي مما جعل المؤسسات تتنافس لجلب هؤلاء المستثمرين وبالتالي تنمو المؤسسة أكثر.
- العبارة الخامسة بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.71 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 6.74 وقد أخذت العبارة درجة موافقة وهذا يدل أن النظام المحاسبي المالي رفع من مستوى جودة المعلومات، فهو يقترح حلول تقنية للتسجيلات المحاسبي للعمليات مما يعطي معلومات ذات جودة عالية.
- العبارة السادسة بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.81 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 8.05 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة موافقون أن تطبيق الـ scf أدى إلى زيادة شفافية حساباتهم، لأن scf فصل بين الميزانية المحاسبية والجبائية وضبط القوائم المالي مما يعطي معلومات وحسابات ذات شفافية.
- العبارة السابعة بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.61 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 8.05 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة، موافقون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي، زاد من نسبة ربحية مؤسستكم، فالنظام المحاسبي المالي أعطى قوائم مالية ذات مصداقية وحسابات ذات شفافية ويضم مقروئية أفضل للحسابات مما يجذب المستثمرين وبالتالي يرفع الربحية.
- العبارة الثامنة بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.74 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 8.07 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة موافقون أن scf يساهم في زيادة ملائمة وموثوقية القوائم المالية القوائم المالية.

- العبارة التاسعة بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.94 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 7.00 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة، موافقون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلق سهولة في الإفصاح عن البيانات المالية.
- العبارة العاشرة بلغ فيها المتوسط الحسابي 2.96 ومستوى المعنوية 0.81 وقيمة T 0.2- وقد أخذت العبارة درجة المحايدة.
- العبارة الحدية عشر بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.81 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 6.30 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة موافقون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يستجيب لمتطلبات التحليل المالي، لأن SCF يعطي مقارنة مباشرة للسنوات الماضية مما يسهل عملية التحليل، كما أن النظام المحاسبي المالي أعطى نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الجديد، بحيث يتم تصنيف الأصول والخصوم متداولة وغير متداولة ويطلق على الفرق بينهما رأس المال العامل ويعتبر من المعلومات الهامة التي تساعد المحلل عند تحليله للمركز المالي للمؤسسة.
- العبارة الثانية عشر بلغ فيها المتوسط الحسابي 2.77 ومستوى المعنوية 0.10 وقيمة T 1.63- وقد أخذت عبارة يقوم تطبيق النظام المحاسبي المالي على التكوين المستمر للموارد البشرية درجة المحايدة .
- العبارة الثالثة عشر بلغ فيها المتوسط الحسابي 4.22 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 12.59 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة موافقون أن مؤسستهم قامت بتصميم أنظمة معلومات خاصة حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي، فكل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان عليها تصميم نظام المعلومات حتى تستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- العبارة الرابعة عشر بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.03 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 0.21وقد أخذت عبارة عند تصميم نظام المعلومات الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الإعتماد على مختصين في الإعلام الألي فقط، درجة المحايدة.
- العبارة الخامسة عشر بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.94 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 31.52 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة موافقون أن جودة نظام المعلومات المحاسبي تتوقف على جودة البيانات المالية والحسابية المتوفرة، فإذا كانت المدخلات سليمة وذات جودة كان من طبعي أن تعطي مخرجات ذات جودة أكثر.
- العبارة السادسة عشر بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.93 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 14.71 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة موافقون أن نظام المعلومات المحاسبي المعتمد يوفر معلومات مالية كافية ومناسبة في الوقت المناسب وخاصة أنه يقدم مقارنة السنوية في أي وقت ممكن.
- العبارة السابعة عشر بلغ فيها المتوسط الحسابي 3.92 ومستوى المعنوية 0.00 وقيمة T 12.27 وقد أخذت العبارة درجة الموافقة وهذا يشير أن أغلبية أفراد العينة موافقون أن تتوقف فعالية تطبيق scf على مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي

لأن نظام المعلومات يعطي مخرجات ذات كفاءة وفعالية كما أنه يصحح الأخطاء مما يحول إلى تطبيق أفضل للنظام المحاسبي المالي.

3 – إختبار الفرضيات:

– إختبار T للعينة البسيطة (one sample test):

تمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض فرضيات الدراسة فيما يلي:

إذا كان مستوى المعنوية المحسوب أقل من 0.05 تقبل الفرضية.

إذا كان مستوى المعنوية المحسوب أكبر من 0.05 ترفض الفرضية.

إذا كانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، والتي تساوي 2.00.

الفرضية الرئيسية:

هناك فعالية في تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(3-18): الإحصائيات المتعلقة بالفرضية الرئيسية:

المحور	القيمة T	مستوى المعنوية	متوسط حسابي	نتيجة الفرضية
هناك فعالية في تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14.12	0.00	3.63	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة T تساوي 14.12 أي أكبر من T الجدولية التي تساوي 2.00 أما مستوى المعنوية كان أقل من 0.05 وبمتوسط حسابي3.63 وعلية تقبل الفرضية التي تنص على أن " هناك فعالية في تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

بعد الإجابات المقدمة من طرف أفراد العينة، وما تمت ملاحظته في الواقع توصلنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكنت من إستيعاب النظام المحاسبي المالي، وتطبيقه وفق ما نص عليه القانون وبالتماشي مع معايير المحاسبة الدولية، حيث عملت هذه المؤسسات على توفير البيئة الضرورية لتطبيق هذا النظام، وتصميم نظام معلومات محاسبي بالإعتماد على محاسبين ومختصين في الإعلام الألي، كما إطلعنا على القوائم المالية لبعض هذه المؤسسات ولاحظنا الأثر الإيجابي عليها من خلال إضافات جاء بها النظام كجدول تدفقات الخزينة، فهو يقدم قاعدة لمستخدمي الكشوف المالية لتقييم قدرة المؤسسة

على توليد سيولة الخزينة، والملاحق التي تهدف إلى تبسيط وتسهيل العمليات، وقد قدم هذه القوائم بجودة عالية لمستخدميها وهو الأمر الذي ساعد المحللين من جهة والمستثمرين من جهة أخرى في حين كان له بعض الآثار السلبية على الناحية الجبائية وتحديد القيمة العادلة، وذلك لغياب السوق المالي النشط في الجزائر كما أن القانون 11-07 لم يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه هناك خطأ في التطبيق منذ البداية.

الفرضية الأولى: تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، والمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (3-19): إحصائيات الفرضية الأولى:

المحور	القيمة T	مستوى المعنوية	متوسط حسابي	نتيجة الفرضية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتماشيه مع معايير المحاسبة الدولية ifrs/PME و.	8.23	0.00	3057	مقبولة

.المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

من خلال النتائج المتحصل عليها من إختبار one sample test نلاحظ أن قيمة المعنوية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05، بالإضافة أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، وعليه نقبل الفرضية التي تنص على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، والمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية: إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطبق النظام المحاسبي المالي بكفاءة عالية في ظل النظام معلومات.

الجدول رقم(3-20): الإحصائيات المتعلقة بالفرضية الثانية:

المحور	القيمة T	مستوى المعنوية	متوسط حسابي	نتيجة الفرضية
كفاءة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	17.52	0.00	3.67	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات spss.

من خلال النتائج المتحصل عليها من إختبار one sample test نلاحظ أن قيمة المعنوية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05، بالإضافة أن قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدولية، وعليه نقبل الفرضية التي تنص "إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطبق النظام المحاسبي المالي بكفاءة عالية في ظل النظام معلومات".

4-تحليل الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى مايلي:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى: والتي تنص على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، والمعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد توصلنا بأن الفرضية قد تحققت وذلك لأن أغلبية أفراد العينة أجمعوا أن:

- المؤسسات المتوسطة كانت جاهزة لإستعاب الإجراءات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلتزمت بتطبيق قرار القانون رقم 11-07 فيما يتعلق بتطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي كما كانت جاهزة لإستيعاب الإجراءات التي جاء بها النظام المحابي المالي.
- البيئة الإقتصادية والقانونية والمالية حفزت على تطبيق النظام المحاسبي المالي بفعالية.
- ظهور المعاير الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل القوائم المالية أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.
- يتوجب تحيين النظام المحاسبي المالي مع المعاير الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية التي تنص "إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطبق النظام المحاسبي المالي بكفاءة عالية في ظل النظام معلومات". فقد تحققت لأن أغلبية المستجوبين قد أجمعوا أن:

- تطبيق يسمح النظام المحاسبي المالي بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوظيفة المحاسبية كانت الأكثر تأثرا بالنظام المحاسبي المالي.
- تلائم الثقافة المحاسبية المحلية مع النظام المحاسبي المالي.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي حسن من نمو وتنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يساهم النظام المحاسبي المالي في رفع مستوى جودة المعلومات.

- تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة شفافية الحسابات.

- تطبيق النظام المحاسبي المالي زاد من نسبة ربحية مؤسستكم.

- يساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة ملائمة وموثوقية القوائم المالية القوائم المالية.

- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلق سهولة في الإفصاح عن البيانات المالية.

- قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتصميم أنظمة معلومات خاصة حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي.

- تتوقف فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي على مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، من خلال القيام بدراسة ميدانية للموضوع وقد إعتمدنا في هذه الدراسة عل أداة الإستبيان، التي تم توزيعها على عينة الدراسة و قد قمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها عن طريق البرنامج الإحصائي spss v 17 وقد توصلنا إلى النتائج المرجوة من هذا البحث وإستطعنا التأكد من صحة فرضياته.

ومنه توصلنا في هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبق النظام المحاسبي المالي تماشيا مع معايير المحاسبة الدولية، بإستخدام نظام المعلومات المحاسبي التي تعتمد على نتائجه في التحليل وإتخاذ القرارات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عرفت البيئة الإقتصادية العديد من التحولات المتسارعة، والتي فرضت على جميع الدول تكييف أنظمتها مع النظام العالمي الجديد، والذي يبحث عن توفير الأرضية الخصبة للإشمارات الأجنبية، ومن هنا بدأ السعي للعمل على وضع نظام محاسبي جديد يعمل على إخضاع الممارسات الحاسبية الدولية ويقرب هذه الممارسات ببعضها، فكانت الجزائر من الدول التي أجرت إصلاحات على نظامها المحاسبي بحيث تبنت سنة 2010 نظام محاسبي مالي جديد أجبر المؤسسات الجزائرية على التقيد بتطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وضرورة التأقلم مع النظام المحاسبي المالي، ولم يغفل هذا النظام عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للدور المحوري التي تقوم به هذه الشركات في الإقتصاد الوطني سواءا على مستوى مساهمتها في الناتج الوطني أو على مستوى قدرتها التشغيلية، فقد حظيت بعانية خاصة حيث أعدت لها معايير خاصةبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لظبط وتنظيم عملها المحاسي.

وبناءا على هذا تمحور موضوع دراستنا حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سكيكدة، أين تعرفنا على وضعية النظام المحاسبي المالي،

وككل الدراسات توصلنا إلى عدد من النتائج سوف نقدم من خلالها مجموعة من الإقتراحات، ومن أهمها:

نتائج البحث:

- تمكنت الجزائر من إصلاح نظامها المحاسبي وتبني نظام محاسبي مالي يخدم المصالح الإقتصادية؛
- جاء النظام المحاسبي المالي بقواعد جديدة للتقييم والتسجيل المحاسبي، تتوافق مع معايير الحاسبية الدولية؛
- شمل النظام المحاسبي المالي جميع المؤسسات الجزائرية حتى الصغيرة منها والمتوسطة؛
- النظام المحاسبي المالي مطبق في المؤسسات المتوسطة أما المؤسسات الصغيرة فقد أعفها القانون ووضع لها محاسبة خاصة لتنظيم عملها؛
- غالبا ما لا يتم الإعتماد على المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تطبق النظام المحاسبي المالي بنجاعة؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي كان له أثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية؛
- ساهم النظام المحاسبي في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وإعطاء معلومات مالية ذات جودة عالية تأخد بعين الإعتبار في إتخاد القرارات؛
- ساهم نظام المعلومات المحاسبي المعتمد في المؤسسات في فعالية تطبيق النظام المحاسبي المال؛
- واجه تطبيق النظام المحاسبي المالي العديد من الصعوبات، حال دون التطبيق الجيد له؛

لم يراعي القانون 11-07 المادة رقم 02 خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتيجة لذلك إنطلقت معظمها في تطبيق النظام المحاسبي المالي بطريقة خاطئة منذ البداية فضلا عن الصعوبات التي لم تتمكن المؤسسات الكبيرة من تفاديها.

إقتراحات:

- العمل على توفير متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي حتى يتسنى للمؤسسات تطبيقه بجودة عالية؛
- توسيع الثقافة المحاسبية المحلية بالنظام المحاسبي المالي بالمؤتمرات والندوات لإعطاء معرفة أكثر بهذا النظام؛
- ضرورة الإعتماد على المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات؛
- القيام بدورات تكوينية مستمرة لتكوين الموارد البشرية وإعطائهم معرفة متجددة عن النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.
- تنمية السوق المالي في الجزائر لزيادة نمو وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بعرض دوري لنشاط المؤسسة المحاسبي مما يجعل المستثمر على دراية تامة بوضعيتها المالية وبالتالي جدب المستثمرين إليها؛
- ضرورة تعديل القانون الجبائي بما يخدم تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- تحيين نظام المعاومات المحاسبي وفق ما يتطلبه النظام المالي؛
- الحاجة إلى وضع محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

1- الكتب:

1-1- باللغة العربية:

- بـدوي محمـد عبـاس، عبـد الوهـاب نصـر علـي، "**المحاسـبة الماليـة مـدخل نظـم المعلومـات**"، الجـزء الأول 2008، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر.

- بوشـنقير ميلـود، زغيـب مليكـة، "**التسـيير المـالي حسـب البرنـامج الرسـمي الجديـد**"، ديـوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، بدون طبعة، 2010.

-دريـر كامـل آل شـيب، "**مقدمـة فـي الإدارة الماليـة المعاصـرة**"، دار الميسـرة للنشـر والتوزيـع والطباعـة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

- الزبيـدي حمـزة محمـود،" **التحليـل المـالي لأغـراض تقيـيم الأداء والتنبـؤ بالفشـل**"، مؤسسـة الـوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.

- حمـاد طـارق عبـد العـال، "**الإتجاهـات الحديثـة فـي التقـارير الماليـة**"، الطبعـة الأولى، دار الجـامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.

- كتـوش عاشـور، "**المحاسـبة العامـة أصـول ومبـادئ وأليـات سـير الحسـابات وفـق النظـام المحاسـبي المالي (scf)**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

- شـنوف شـعيب، "**محاسـبة المؤسسـة طبقـا المعـايير المحاسـبية الدوليـة**"، جـزء ثـاني، مكتبـة شـركة الجزائرية بوداود، الجزائر،2009.

- محمـد قاسـم عبـد الـرزاق، "**نظـم المعلومـات المحاسـبية الحاسـوبية**"، مكتبـة دار الثقافـة للنشـر والتوزيع، عمان،1998.

- بوشـريط زروق،" **تسـوية مؤونـات حسـابات الخصـوم غيـر الجاريـة**"، دروس السـنة ثالثـة ثـانوي، ولايـة المدية، 2012.

- لشـهب عمـر، "**تقيـيم تطبيـق النظـام المحاسـبي المـالي الجزائـري**"، الطبعـة الأولى، مكتبـة الوفـاء القانونية، الاسكندرية، 2014.

1-2- باللغة الأجنبية:

- Barki Mohamed," **La Comptabilité Fiscale De L'entreprise**", Batna, éd.Chihab, 2007.

- Bouyacoub Farouk, "**l'entreprise et le financement bancaire**", Casbah Éditions, Alger- Algérie, 2000.

2- الرسائل العلمية والأطروحات:

2-1- باللغة العربية:

– العايب ياسين ، "**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، قسنطينة، 2010-2011.

– أوعمران وردة، "**التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي –لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة OPGI**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، البويرة، الجزائر، 2014.

– بن عزيزة صورية، "**تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2012.

– بن مالك عمار، " **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2010.

– بوعزة محمد أمين، "**النظام الجبائي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد**" دراسة حالة شركة الإسمنت(SCIS)بولاية سعيدة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، سعيدة ، الجزائر، 2012-2013.

– بوعلي عبد نور، "**النظام المحاسبي المالي بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والقوانين الجبائية**"، مذكرة ماستر، البويرة، الجزائر، 2015.

– خلفة ساهل زينب، " **دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، كلية علوم التسيير، 2011.

– حواس صلاح ، "**التوجه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولية**"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009.

المراجع

- حـاج قويـدر قـورين، "**أهميـة بنـاء وتطـوير نظـام المعلومـات المحاسـبي فـي تحقيـق الميـزة التنافسـية للمؤسسـات الإقتصـادية فـي ظـل إقتصـاد المعرفـة(إسـقاط علـى حالـة الجزائـر)**"، أطروحـة دكتـوراه، جامعـة الشلف، الجزائر، 2012-2013.

- ديندان صلاح الدين ، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماستر، تلمسان2015-2016.

- زيرق سوسن، "**مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة ميدانية–بولاية سكيكدة (2010-2015)** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر، كلية علوم التسيير، 2016.

- سعيداني محمد السعيد، "**مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، كلية التسيير، 2013.

- صباحي نوال، "**الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/ISA)**"، و أثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

- عيساوي سعيدة، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين غرداية خلال CAAT دارسة حالة الوكالة الوطنية للتأمينات الفترة 2010/2009**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

- فضيل لحسن، "**إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي–دراسة حالة مؤسسة تجديد وتركيب المعدات الكهربائيةSARL REMELEC–**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، الجزائر، 2010.

- لزعر محمد سامي، "**التحليل المالي القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

- مسعود كسكس، "**أثر تطبيق الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية في الجزائر**" دراسة ميدانية " لعينة من المحاسبين في الجنوب الشرقي"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2014.

- مشري محمد ناصر، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**"-**دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**-،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2008-2011.

- ير مقران هواري،" **أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الإقتصادية**"، مذكرة ماستر، تلمسان، 2015-2016.

2-2- باللغة الأجنبية:

- MEROUANI Samir, « **Le projet du nouveau système comptable Algérien, Anticiper et préparer le Passage** », mémoire de magistère en sciences de gestion, option management, l'école supérieure de commerce, Alger, 2006/2007.

3- الأبحاث والمقالات العلمية:

3-1- باللغة العربية:

- أحسن جميلة، عامر أحمد،" **رؤية إستراتيجية في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نظرة حول إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، الأردن، العدد 17 مارس 2016.

- الفارس أحمد ، "**المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية**"، جريدة الرأي، العدد 11076، الكويت، 2009/10/28.

- جاري فاتح ، "**سياسات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة دراسة إقتصادية، العدد 21، جانفي 2013.

- علواني عمار ، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد العاشر،2010 جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

– علواني عمار ، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والمعوقات حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الحادي عشر،2011 جامعة فرحات عباس سطيف، جزائر.

– عزاوي عمر، مهاوة أمال ،"**المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)**"،مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة.

– د. كتوش عاشور، "**متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS)**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف.

2-3- باللغة الأجنبية:

–IASB IASB Questionnaire on Possible Recognition and Measurement Modifications for Small and Medium-sized Entities (SMEs),London, 2nd JUNE , 2005,p3.

4- الملتقيات العلمية:

4-1- باللغة العربية:

– بربري محمد أمين، بكحيل عبد القادر، "**تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على نظام الجبائي**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المركز الجامعي للوادي، الجزائر.

– بن بلغيث مداني ، "**تسيير الإنتقال نحو النظام المحاسبي الجديد NSCF**"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، حول "**موضوع النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية**"، تجارب وتطبيقات وأفاق، الوادي، أيام 18/17 جانفي 2010.

– أ. بوصبيع العايش ربيع ، أ. سردوك فاتح ، أ.عابي خليدة، "**آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05 و 06 ماي 2013.

– بورنان إبراهيم، مخلوف الطاهر، "**النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**"، الملتقى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، IAS_IFRS، جامعة البليدة، الجزائر، 13_14 اكتوبر 2009.

– جليلة إيمان حمدي، جاوحدو رضا ، "**آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي يومي 05-06 ماي 2013.

– رحيم حسين، بن فرج زوينة، "**قائمة التدفقات النقدية، مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**".

– عمورة جمال، "**الإهتلاكات و تدهور قيم التثبيتات في النظام المحاسبي المالي الجديد**"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ISA, IFRS، البليدة، الجزائر 13-15اكتوبر، 2009.

– عجيلة محمد ، مصطفى بن نوي، "**آليات النظام المحاسبي الجزائري والإبداع المحاسبي–الإرتبطات والسياسات–**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29 و 30 نوفمبر 2011.

– لعربي محمد، "**المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (التثبيتات)، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة**"، مركز جامعة خميس مليانة، الملتقى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، IAS_IFRS، جامعة البليدة، الجزائر، 13_14 اكتوبر 2009.

– مزيود إبراهيم، بوعافية رشيد، "**المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة(حالة التثبيتات المالية**"، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد واليات، تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، (IAS/IFRS) ، 13-15/11/2010 .

– مومن فاطمة الزهراء ، مجوج هشام ، لعبيدي مهاوات،" **المعايير الدولية لإعدادا التقارير المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم**"، المتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

– متناوي علي عزوز، "**متطلبات تكيف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الوادي، الجزائر، 17–18، جانفي 2010.

– محلوس زكية ، سعادة وردة، "**واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الاثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 2013/06/05

– هوام جمعة، "**مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي**"، ملتقى وطني حول المؤسسة في ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 2007.

_ يخلف رابح ، يخلف عبد الرزاق ، "**المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي "SCF**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية(IFRS/IAS)، جامعة بليدة، الجزائر، 13_14أكتوبر 2009.

5- النصوص القانونية:

5-1 باللغة العربية:

– القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 2007/11/25.

– قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، "يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الجريدة الرسمية العدد 02.

– القرار المؤرخ في 26جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

– القرار المؤرخ في 26 يوليو2007، "المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها"،2009/03/25، الجريدة الرسمية الصادرة، العدد 19.

– المرسوم التنفيذي رقم 08_156"، الجريدة الرسمية العدد27، " يتضمن تطبيق أحكام القانون 07_11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

– المرسوم التنفيذي رقم 87-10 المؤرخ في 20مارس 2010 "الصادر في الجريدة الرسمية 17-2010.

– المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر (المعدل في عام 1997).

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 08-156"، المؤرخ في 22جمادى الأول عام 1429هـ الموافق ل 26 ماي سنة 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ الأربعاء 22 جمادى الأول عام 1429هـ الموافق ل 28 ماي .2008

2-5 بالغة الأجنبية:

- Conseil National de la Comptabilité, "Projet 7 de Système Comptable Financier", Alger, Juillet 2006.

- Fiscalité et normes internationales IAS/IFRS », CNCC, Séminaire des 15 & 16 décembre. Paris .2007.

- Les nouvelles dispositions fiscales de la loi de finances 2010", Journal officiel de la République Algérienne n°78 de 31 /12/2009.

6- المواقع الإلكترونية:

1-6- باللغة الأجنبية:

-www .infotechaccountants.phpBB2/index.php .Prof : kasim alhubaitis & prof: zeyadh yahya alsaqah .12:30 .

- http:/www .onefd.edu.dz.

- https://infotechaccountants.com.

-International Accounting Standards Board, basis for conclusions IFRS forSMES,london,2009. https://www.iasplus.com/en/news/2009/July/news4969

-International Accounting Standards Board, Press Release, United Kingdom, 9 July 2009, https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/iasb-ifrs-ic/iasb

-International Accounting Standards Committee Foundation, Terms of Reference and Operating Procedures for the SME Implementation Group, London, January 2010.

https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/history/resource25

https://www.iasplus.com/en/binary/pressrel/0907smefactsheet.pdf

المراجع

الملحق رقم (01):

وزارة التعليم العلي والبحث العلمي

جامعـة 20 أوت 1955. سكيكـدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إستبيان حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–ولاية سكيكدة–

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في إطار إنجاز مذكرة مكملة للحصول على شهادة ماستر تخصص محاسبة والتدقيق، يشرفنا مشاركتكم في هذا البحث العلمي من خلال مساهمتكم في هذا الاستبيان الذي يمثل أحد الجوانب المهمة للبحث بهدف التعرف على آراء ذوي العلاقة بالمحاسبة المالية، ونرجو منكم التكرم بتقديم إجاباتكم بكل أمانة ودقة وسوف نتعامل مع هذه الإجابات بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي وشكرا مسبقا على تعاونكم.

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير...

الطالبتين :

أمينة لزغذ

كوثر شريفة نغزة **هبة قواسمية**

Email: maissalezghe@gmail.com

Email: kaou154@gmail.com

السنة الجامعية: 2017–2018

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نرجو التكرم بتعبئة الاستبيان بعد قراءة كل عبارة بعناية ووضع علامة × بالمكان المناسب لإجابة.

الجزء الأول: معلومات شخصية.

1-**النوع:**

ذكر ☐ أنثى ☐

2- **المؤهل العلمي:**

لسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى يرجى التحديد:.....

3- **التخصصالعلمي :**

محاسبةوتدقيق ☐ مالية ☐

علوم اقتصادية ☐ أخرى منفضلكم يرجالتحديد:...

4- **المسمى الوظيفي :**

مدير مالي ☐ محاسب ☐ محافظ حسابات ☐

رئيس مصلحة ☐

أخرى منفضلكم يرجالتحديد:...

5- **عددسنواتالخبرة** :

أقلمن 5سنوات ☐ من5 إلى أقل من 10 سنة ☐

من11إلى أقل من15سنة ☐ أكثر من 15 ☐

6- المؤسسة: عمومية ☐ خدماتي ☐ خاصة ☐

7- **النشاط الذي تمارسه المؤسسة:**صناعي ☐ خدماتي ☐ أخرى ☐

الجزء الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لمؤسسات المتوسطة.

المحور الأول: المؤسسات المتوسطة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي و تماشيه مع IFRS/PME.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	المؤسسات المتوسطة كانت جاهزة لإستعاب الإجراءات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.					
2.	إلتزمت مؤسستكم بتطبيققرار التعليمة رقم 11-07 فيما يتعلق بتطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي.					
3.	حفزت البيئة الإقتصادية والقانونية والمالية على تطبيق scf بفعالية.					
4	عند تبني النظام المحاسبي المالي تم تصميم مخطط حسابي خاص بمؤسستكم.					
5.	بالنسبة لكم تطبيق النظام المحاسبي المالي كان مجرد تغيير أرقام حسابات فقط.					
6.	رافق تطبيق SCFتغيرات وظيفية في مؤسستكم.					
7.	إعتمدتم في مؤسستكم على المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS/PME.					
8.	ظهورIFRS/PMEجعل القوائم المالية أكثرملائمةلمستخدمي القوائم المالية.					

9.	يتوجب تحيين الSCF معIFRS/PME.					
10.	يحقق المعيار الدولي IFRS/PME للتقارير المالية نفس جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بـIFRS.					
11.	ساهم مجلس المحاسبة في ضمان ممارسة جيدة للSCF.					

المحورالثاني: كفاءة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات المتوسطة في ظل نظام المعلومات المحاسبي.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يسمح تطبيق الSCF بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
2.	الوظيفة المحاسبية كانت الأكثر تأثرا بالSCF.					
3.	تتلائم الثقافة المحاسبية المحلية مع SCF.					
4.	تطبيق الSCFحسن من نمو وتافسية المؤسسات المتوسطة.					
5.	يساهم الSCF في رفع مستوى جودة المعلومات.					
6.	تطبيق الSCF أدى إلى زيادة شفافية حسابتكم.					
7.	تطبيق الSCF زاد من نسبة ربحية مؤسستكم.					
8.	يساهم الSCF في زيادة ملائمة وموثوقية القوائم المالية القوائم المالية.					
9.	تطبيق الSCFفي PMEخلق سهولة في الإفصاح عن البينات المالية.					
10.	تلقت مؤسستكم بعض الصعوبات الجبائية عند تطبيق الـ SCF.					
11.	تطبيق الSCF يستجيب لمتطلبات التحليل المالي.					

12 .	يقوم تطبيق الSCFعلى التكويت المستمر للموارد البشرية.					
13.	قامت مؤسستكم بتصميم أنظمة معلومات خاصة حسب متطلبات الSCF.					
14	عند تصميم نظام المعلومات الخاص بالSCFتم الإعتماد على مختصين في الإعلام الألي فقط.					
15	جودة نظام المعلومات المحاسبي تتوقف على جودة البيانات المالية والحسابية المتوفرة.					
16	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المعتمد معلومات مالية كافية ومناسبة في الوقت المناسب.					
17	تتوقف فعالية تطبيق الSCFعلى مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبي.					

.

الملحق رقم (02):قياس ثبات الإستبيان.

Case ProcessingSummary

		N	%
Cases	Valid	59	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	59	100,0

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,810	28

الملحق رقم (03): نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

Sexe

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	homme	39	66,1	66,1	66,1
	famme	20	33,9	33,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Kapasiti

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	liconce	31	52,5	52,5	52,5
	master	19	32,2	32,2	84,7
	majister	4	6,8	6,8	91,5
	autre	5	8,5	8,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Bronch

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	conta et audit	25	42,4	42,4	42,4
	finonse	21	35,6	35,6	78,0
	econom	4	6,8	6,8	84,7
	autre	9	15,3	15,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

N.carrier

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	d.finonsi	11	18,6	18,6	18,6
	contabl	37	62,7	62,7	81,4
	c.conte	4	6,8	6,8	88,1
	chef	7	11,9	11,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Expiryonce

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	>5	10	16,9	16,9	16,9
	5-<10	22	37,3	37,3	54,2
	11-<15	10	16,9	16,9	71,2
	>15	17	28,8	28,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Sosyti

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	giniral	18	30,5	30,5	30,5
	milonge	9	15,3	15,3	45,8
	prive	32	54,2	54,2	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Active

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	industre	22	37,3	37,3	37,3
	service	25	42,4	42,4	79,7
	autre	12	20,3	20,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

الملحق رقم (04): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة للمحاورين.

One-SampleStatistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
Q1	59	3,6610	,82232	,10706
Q2	59	3,6610	,82232	,10706
Q3	59	3,6610	,82232	,10706
Q4	59	3,6441	,86628	,11278
Q5	59	3,6610	,82232	,10706
Q6	59	3,8644	,60051	,07818
Q7	59	3,1186	1,00146	,13038
Q8	59	3,0847	1,00496	,13083
Q9	59	3,6610	,82232	,10706
Q10	59	3,6610	,82232	,10706
Q11	59	3,6610	,82232	,10706
A1	59	3,6610	,82232	,10706
A2	59	4,0847	1,02197	,13305
A3	59	3,6610	,82232	,10706

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

A4	59	3,6610	,82232	,10706
A5	59	3,7119	,81051	,10552
A6	59	3,8136	,77625	,10106
A7	59	3,6102	,89089	,11598
A8	59	3,7458	,70938	,09235
A9	59	3,9492	1,04095	,13552
A10	59	2,9661	1,08224	,14090
A11	59	3,8136	,99090	,12900
A12	59	2,7797	1,03504	,13475
A13	59	4,2203	,74435	,09691
A14	59	3,0339	1,18854	,15473
A15	59	3,9492	,53896	,07017
A16	59	3,9322	,48652	,06334
A17	59	3,9322	,58323	,07593

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	Lower	Upper
Q1	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
Q2	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
Q3	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
Q4	5,711	58	,000	,64407	,4183	,8698
Q5	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
Q6	11,057	58	,000	,86441	,7079	1,0209
Q7	,910	58	,367	,11864	-,1423	,3796
Q8	,648	58	,520	,08475	-,1771	,3466
Q9	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
Q10	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
Q11	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
A1	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
A2	8,153	58	,000	1,08475	,8184	1,3511

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

A3	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
A4	6,174	58	,000	,66102	,4467	,8753
A5	6,746	58	,000	,71186	,5006	,9231
A6	8,050	58	,000	,81356	,6113	1,0159
A7	5,261	58	,000	,61017	,3780	,8423
A8	8,075	58	,000	,74576	,5609	,9306
A9	7,004	58	,000	,94915	,6779	1,2204
A10	-,241	58	,811	-,03390	-,3159	,2481
A11	6,306	58	,000	,81356	,5553	1,0718
A12	-1,635	58	,107	-,22034	-,4901	,0494
A13	12,593	58	,000	1,22034	1,0264	1,4143
A14	,219	58	,827	,03390	-,2758	,3436
A15	13,527	58	,000	,94915	,8087	1,0896
A16	14,718	58	,000	,93220	,8054	1,0590
A17	12,277	58	,000	,93220	,7802	1,0842

الملحق رقم (05): نتائج إختبار الفرضيات.

One-SampleStatistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
axe1	59	3,5763	,53772	,07001

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	Lower	Upper
axe1	8,232	58	,000	,57627	,4361	,7164

One-SampleStatistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
axe2	59	3,6780	,29722	,03869

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	Lower	Upper
axe2	17,521	58	,000	,67797	,6005	,7554

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم(06): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
total	59	3,6380	,34693	,04517

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
total	14,126	58	,000	,63801	,5476	,7284

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملخص:

عملت الجزائر على تطوير نظامها المحاسبي حيث حاولت مواكبة التطورات السريعة في ظل الواقع الإقتصادي الجديد فتبنت النظام المحاسبي المالي، ومند دخوله حيز التطبيق سنة 2010 أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى للتعامل والتكيف مع هذا النظام الجديد.وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد 8 سنوات من دخوله مجال التطبيق، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بالتعرف في الجانب النظري على: مراحل الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل نظام المعلومات، كما تطرقنا إلى المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا تحدثنا عن صعوبة تطبيق هذا النظام في هذه المؤسسات ودعمنا ذلك بالجانب التطبيقي بإستخدام أداة الإستبيان التي تم توزيعها على مجموعة من العاملين في مجال المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تمت معالجة بيانات عن طريق البرنامج الإحصائيSPSS.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن المؤسسات الصغيرة كانت جاهزة لإستعاب النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، كما إستطاعت التكيف معه وتطبيقه في ظل نظام المعلومات المعتمد وقد أحدث هذا النظام العديد من التغيرات الجذرية فيها لكن واجهت بعض الصعوبات في التطبيق خاصة فيما يتعلق بضعف التكوين والثقافة المحاسبية التي حالت دون تطبيق النظام المحاسبي المالي بفعالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Resum:

L' algerie a développé son système de comptabilité en essayant de faire face à des devlopement rapides ala lumière de la nouvelle realètè économique et a adoptè le scf depuis son entrée en 2010 les petites et moyennes entreprises (pme) cherchent à s'adapter système de comptabilité financière.

Le but de cette ètude est de connaitre et d'appliquer le système de comptabilité financier dans les petit et moyennes entreprises, après 8 annèe dèntrée dance le dernaire d'application poure atteindre cet objectif, nous avous défini l'aspeet théorique des étapes de transition vers le systéme de comptabilité financiére.

- Comptabilité financiére selon les normes comptables internationales ;
- L'application du systéme de comptabilité financiére dance les petites et moyennes entreprésessous le systéme d'information, et nous avons sabordé les normes pour les PME

En fin, nous avons parlés de la difficulté d'appliquer ce systéme, dans ces instidution est nous avons soutenu cela avec l' aspeet pratique en utilisant l' outil questionnaire que a été distribié a une groupe de travailleus dans le tonaine de la comptabilité danc les PME.

Les données ont été traitées par **l'spss.**

Les prencipales conclusions de l'étude était que les PME, était prétes a absorber le systéme de comptabilité financiére conformément aux normes comptables pour adabter et l'appliqure dance le codre du systéme a apporté de normbreuse changements serieux , mais a rencontré quelques difficultés dance la mise en ouver.